أفانين الخطاب الإقناعي
في كتاب سيبويه

(دراسة تأصيلية)

أ. د. رجاء عجيل الحسناوي

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م
الطبعة الأولى



كربلاء المقدسة
شارع قبلة الإمام الحسين عليه السلام
مجاور مرقد العلامة ابن فهد الحلي قدس سره
٠٧٨٠١٥٨٨٧٠٧
٠٧٨٠١٥٥٨٩٤٢
owayde110@gmail.com

الإهداء

لغتي العربية...

يا عشقي المنساب....

وزيت قناديل عمري.

محض هيام فيك ...

تهرب أصابعي مني لتكتب مجهوداً قرأته على شطآنك...

من وحي حاجةٍ...

أهديه إلى طلابك .

المؤلفة

تصدير لأفق الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الأول بلا أول كان قبله، والآخر بلا آخر يكون بعده، والصلاة والسلام على رسوله المختار وعلى آله الطيبين الأطهار الذين أذهب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيرا.

أمّا بعد..

فإنّ نشوء مرجع في عالم الأشياء يؤدي إلى تبلور مدلول له في عالم التصور تنجب أثره بالضرورة صياغة تستوعب المتصوَّر فيكون دالة عليه. فالانتساب الى العربية يعني الوفاء الحرفي لشخصية سيبويه الكلامية الفنية تلك الشخصية التي لا ننكّر لها عرشها في فضاء العربية الذي رسمته ثمّ استقرّت فيه، وقد قيّض الله ـ سبحانه وتعالى ـ لها خلوداً فنّياً بتعاقب العصور والأجيال إذا تسألها تجيبك عبر زمن رحب وممتدّ فكانت مرجعاً

للقراءات اللاحقة.

ومن الممكن رسم ملامح هذه الشخصية الفنية بكلّ أبعادها وهي تقوم بوظيفتها داخل حدود هذا العالم الخيالي صورة، الواقعي وعياً، وهي ليست قناعا ذاتياً بل هي شخصية من ألفاظ وكلمات ارتبطت بصاحبها لتكون ترجمة أمينة له ووثيقة مطابقة للشخصية الحقيقية متمكنة منها تمكّناً عجيباً يدفعك إلى استجلاء ابداعها وهي تؤسس نظرية النحو العربي تلك النظرية التي انشغل بها الفكر السيبويهي القابع في شخصيّتيه.

ومثل هذا التأثير عبر امتداد الزمن جعل الرغبة جامحة في الكشف عن جوانب إبداعه وقدراته في إطار الإقناع وخطاب التأثير بما يندّ بجهلنا للطرق التقنية للإقناع فجاء عملنا هذا مؤطراً ضمن مشروع موحَّد بإزاء البحث في كتاب سيبويه[١] الذي مازال فيه كثير، ولم أعثر في مجال تحليل الخطاب النحوي

---

١ . يأتي هذا الكتاب ضمن سلسلة كتب لنا منها (سبع قراءات في كتاب سيبويه) و(الحجاج والاحتجاج بأقوال سيبويه في كتب علوم القرآن ـ كتاب البرهان للزركشي أنموذجاً ـ) و(الوظيفية في كتاب سيبويه) غايتها بيان الأسس السيبويهية القويمة في بناء الصرح اللغوي.

على دراسة مشابهة في الكشف عن توظيف آليات إقناعية في التحليل السيبويهي ما يجعل من هذا العمل مفيداً ـ على الأقل ـ للمبادئ الأولية للإقناع بوصفه قوام المعاني الخطابية آثر سيبويه أنْ يجعله عنصراً كامناً في اللغة ـ من جهة بنيته ومن جهة وظيفته ـ فصيّره فعلاً كلامياً مما أوجب حقّ دراسته في نطاق دراسة اللغة بما آلت إليه قدراته الإقناعية المقتضية لمعارف استثمرها في تحريك الذات المتلقية فنَجمَ عن تلك المعالجات ريادة له في (الخطاب الإقناعي) حينما طبّقه ممارسة علمية لسانية فانعكست صوره في الصياغة اللسانية فكان الإقناع عنده مؤصّلاً في أنسجة اللغة ؛ إذ كانت مجاله الذي يتحرك فيها في ظلّ اعتبارات اجتماعية وثقافية تمكّن من استظهار فعلٍ قاصدٍ لسيبويه خلف هذا الخطاب الإقناعي غايته إقرار صدق النتيجة أو على الأقل مشروعيتها فترسو حقيقة يُدرك عبرها أنّه قدّم درساً جديداً من دروس كتابه تميّز بخطة عمل وانطوى على نضج كبير لتعلّقه برسالة ابستمولوجية عميقة نستشفها ونحن نتتبّع انبثاق التفكير في اعتماده مفهوم الإقناع الذي لم يكن بذرة في كتابه إنّما هو

جذع كلي يتفرّع أفناناً بحسب التناول السيبويهي .

إنّ المثول أمام هذا الجهد الريادي لسيبويه لابدّ من أنْ يكون مسكوناً بهاجس التدقيق منّا في تعيين مواضع اشتغاله به ،وتترى القناعة ببدهي القول إنّ المحتوى المعرفي لأيّ من العلوم يعتمد اعتماداً كلياً على مصدر تلك المعرفة فتعلو تلك المعرفة المستقاة على قدر علو مصدرها تضطرد معه اضطراداً مباشراً فتغذي الفكر حقيقة أنّ انتخابنا (قرآن النحو) ركيزة للدراسة لأنها نتاج خاص للأساليب الإقناعية استثمرها صاحبها رسالة فعّالة في تنقيح المدونة النحوية فوقفت مضاهية لنظريات الإقناع في العصر الحديث، وهو رأي له من التوفيق مظنة يترآى لَمَنْ يقرأ توصيفي لها في هذا الكتاب بما بنيته من صور استدلالية مجتمعة أوثق اجتماع .

ومن هنا فإنّ هذه المحاولة التأليفية تُظهِر ولاتستبطن المقصد الحقيقي منها وهي حاجتنا إلى معرفة سبل (الإقناع والتأثير) في التأليف ـ على وجه الخصوص ـ وما أعظمها من حاجة، فالإقناع ضمان يعصم (الآخر) من الخطأ بوصفه أداة ترشده

إلى تصحيح أفكاره، فكما أنّ علم المنطق لا يعلّم الانسان التفكير بل يرشده إلى تصحيح التفكير، وكما أنّ علم النحو لايعلّم الانسان النطق وإنّما تصحيح النطق فكذلك الإقناع نجذّره قانوناً يقتضيه الجانب التعليمي إذا وقف قارئ كتاب سيبويه عليه وجد حقيقة ذلك.

واخيراً اقول مقالة الشافعي: «مذهبي صواب يحتمل الخطأ ومذهب غيري خطأ يحتمل الصواب» والله الموفّق للصواب في القول والعمل.

المؤلفة

خط البداية
إضاءة على مفهوم الإقناع ولِبناته

اللغة مؤسسة اجتماعية لها قابليةٌ على تناقل الأجيال لها حيث تحكمها نواميس مفروضة بضربٍ تقتضيه الحتمية التاريخية فلا يمكن وضع الحواجز التي تمنع ولوجها من جيل إلى آخر، فثمة اتفاق تطمئن إليه العقول السليمة بتأييد الحجة القويمة من جهة أنّ الألفاظ متى تحددت معانيها والقضايا متى وضحت معالمها سهل الوصول إلى ذلك الاتفاق، والرغبة في التفتيش عن المبادئ العامة لهذا الاتفاق تلقي بظلالها على الاقتناع بالمعطيات اللغوية المتوفرة في السيرورة الخطابية وتوجيه أنماطها ووظائفها فتتضح معالم الاقتناع أنّه الأثر الناجم عن عملية الإقناع بوصف الإقناع جهداً اتصالياً لسانياً بالدرجة الأولى يُؤسَّس على وفق أهداف معيّنة سعياً لاستمالة المتلقي ما جعله في استراتيجيات الخطاب ركيزتها الأساس وأهمّ وظائف

التواصل [١] وغاياته .

وفعل الإقناع بصفة عامة «يتعلّق بمقام التلفظ ويتجلى في استدعاء المتكلم لكلّ أنواع الصيغ التي تهدف إلى أنْ يكون التواصل فعّالاً ويقبل المخاطب التعاقد أو التفاهم التلفظي المقترح»[٢]. فينبني الاقتناع على فعل الاقناع ويرتكز الثاني على أخلاقيات تقود إلى الأول، فتتبلور ههنا حقيقة أنّ الإقناع هو مجال البحث الحجاجي نظراً إلى كونه محدَّد المقام والمخاطب والإطار القولي، فعرض الرأي أو الاعتراض عليه مرماه إقناع المتلقي بصواب الرأي المعروض أو بطلان الرأي المعترض عليه. وتلك الدعامة الأصولية تخضع لجاذبية القول إنّ الحجاج إجمالا هو مختلف الوسائل الاستدلالية الطبيعية التي تستهدف

١ـ تعدّ نظرية التواصل واحدة من اهمّ إضافات الفكر العالمي المعاصر التي ارتبطت بالفيلسوف الاجتماعي (هاير ماس) والذي جعل ركيزتها الأساس الإقناع. ينظر قضايا التداولية في كتاب دلائل الإعجاز ص٤٤ والتلقي والتأويل ص٣٨.

٢ـ اللسانيات والحجاج (الحجاج المغالط نحو مقاربة لسانية وظيفية) مقال ضمن مؤلفات الحجاج ومفهومه ومجالاته دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة ص٢٧٠.

إقناع المتلقي بقولٍ ما بالبناء على ما يُعلم أو يُفترض أنّ المتلقي يُسلِّم به من أقوال غيره. وهذا الرأي الماقبلي يستند في بحثنا إلى مسلّمات تولَّدتْ من التزام سيبويه بالمنهجية في العمل والموضوعية في الفكر، فكان له ذلك عصمة من الانحراف؛ إذ تكفّل فعل الإقناع عنده بأنْ يكون آلية انتاجية للمعرفة فقد حملت نصوص كتابه معارف مختلفة ومضامين متنوعة حدّد بموجبها الوسائل والآليات المناسبة لها في قالب منهجي يخضع لبناء محكم حينما جمع في عملياته الإقناعية بين شكل التعبير وجوهره ما جعل (الإقناع) يتخذ صفة (الخادم) بتقديم المنفعة لإنتاج المعرفة، من حيث إنّ الإقناع ينبني عادة على اقتراحات سابقة بشأن السياق خصوصاً المرسل إليه والخطابات السابقة والخطابات المتوقعة [1]. ما يعين على القول إنّ سيبويه راعى في إقناعه المقام وأحوال المتخاطبين من أجل اثبات صدق القضايا أو تفنيدها، إذ كان على وعي أنّه أمام خطاب طبيعي يفرض

١- ينظر استراتيجيات الخطاب ص٤٩، وقضايا التداولية في كتاب دلائل الإعجاز ص٤٤.

عليه اسلوباً مرناً يمتلك عبره تطويع فكر متلقيه تجاهه، وهو وعي قاد إلى جعل خطاب كتابه التعليمي متميزاً بدقةٍ وتنظيم وأدّى إلى وجود ثنائية في أنْ تخدم المقدمات النتائج والنتائج المقدمات من دون لزومية في الترتيب بأنْ تكون المقدمة أولاً ثمّ النتيجة على نحو ماهو معروف في الاستدلال المنطقي. وبارتكاز على أدلة وحجج لإثبات مضامين القضايا اللغوية ونقلها إلى المتلقي. وهي معالجات يتسنّى لنا القول إنّها جاءت موزعة على ركيزتين منسجمتين:

- الأولى: الركيزة الفنية المعنية بأساليب الصياغة والتعبير.
- والثانية: الركيزة الأخلاقية التي تستوعب أخلاق المعاملة باختلاف مستوياتها وتنوّع مراتب المخاطَبين.

وصار متعيّناً أنْ يحظى البحث في منهجه اللساني بتعريف للإقناع إيذاناً بمسك تلابيبه وإعلاماً بالشوط الذي قطعه سيبويه في ميدان تحليلاته عبره، وإنّ تقبّلَ ذلك إنّما هو مستند إلى قيمة إرجاعية وتأويلية. وبناءً على أنّ المقاصد التواصلية في خطابه

تفرعت من مقصد إجمالي يتمّ إدراكه من خلال المجموع الكلي للخطاب ـ وهو إدراك يتمّ عبر معرفة كيفية استعمال اللغة في الإقناع ـ فإنّ الاقناع لغةً كما رآه ابن فارس له أصلان صحيحان :

- الأول : الإقبال على الشيء.
- والثاني : يدلّ على استدارة الشيء.

«وقنع قناعة إذا رضي وسُمِّيتْ قناعة ؛ لأنّه يقبل على الشيء الذي له راضياً »[1].

ومن هنا كانت المقاربة في الدلالة المعنوية عند أهل اللغة أنّ الإقناع رضا النفس. ويصون تلك الدلالة التناول الاصطلاحي له أنّه «العملية التي بها يؤثّر الخطاب في مواقف الانسان وسلوكه بدون إكراه أو قسر»[2]. فيتوجه الإقناع بأنْ يكون عملية تغيير أو تعزيز المواقف أو المعتقدات أو السلوك أو هو

١ـ مقاييس اللغة (قنع) ص٨٦٤- ٨٦٥ وينظر لسان العرب٨/٢٩٧.
٢ـ اساليب الإقناع في القرآن الكريم ص١٩.

عملية تغيير آراء أو اتجاهات أو ترسيخ أفكار من دون قسرٍ أو إكراهٍ. وإنّ معرفة روافده التي تستهدف التأثير العقلي والعاطفي في المتلقي قصد تفاعله مع مضمون الفكرة تُبرز لنا تحديد مفهومه أنّه « حمل النفوس على فعل شيء أو اعتقاده أو التخلي عن فعله واعتقاده»[١] .

والوقوف عند حرف العطف (أو) في التعريف يستقطب تصوراً أنّ الإقناع فعل متعدد الأشكال حيث تُشحن تلك الأشكال بطاقات حية ضمن محور التوجه في الخطاب نحو الفرد أو الجماعة بغية إحداث التأثير أو التغيير . وحتى تكون المعادلة متكافئة ومتزنة يتطلب ذلك أنْ يرتكز تحقيق الإقناع على الحجة والمنطق اللذين تُنميّهما ثقافة المقنع ودرايته النفسية بالآخر. وبموجب ذلك تنهض منظومة الإقناع على ثلاثة أركان أساسية متشابكة تُشكّل الأساس المعرفي في كلّ حدث إقناعي ويكتمل

١ـ منهاج البلغاء ص٢٠ ، وينظر فن الإقناع(سوزان الشوا) ص٥ والبلاغة والاسلوبية نحو نموذج سيميائي لتحليل النصوص ص١٠٢ والنص والخطاب والاتصال ص١٩٢.

هيكله بها وهي :

- المتكلم (بما يمتلكه من صفات أنّه ثقة وذو خبرة علمية وثقافية ومعرفية).
- المتلقي (بوصفه موضع التوجه الإقناعي).
- الرسالة (بما تحتويه من حقائق ظاهرة يؤيد نظر المتكلم وتؤدي الهدف المنشود).

والارتياض على إدراك ذلك يُستجمَع بغزارة في كتاب سيبويه حينما يعرض للظاهرة اللغوية ثم يضافرها بما يوافقها أو يناقضها لترسيخ الحجة لدى المتلقي. وهو نقل من المجال الذهني إلى التجسيد ضمن كينونة فعّالة وديناميّة معاً وعبر سبل استدلالية متنوعة تدفع الآخر إلى الاقتناع برأيه بما وهبه من قوة في استحضار الأشياء ونفوذ إشهادها للمتلقي. وقد يفضي هذا الأمر إلى اعتماد حجج وبراهين عبر وسائط صناعية وليست طبيعية حتى يتطابق مضمون اللغة مع مادة العقل مما يمهّد السبيل إلى القول إنّ الخطاب الإقناعي لا يستغني عن شروط

يمكن إجمالها فيما يأتي :

«١ـ خلو الخطاب الإقناعي من المغالطات الوصفية.

٢ـ بناء الحجج على سلمية متدرجة تراعي سياق التخاطب .

٣ـ إحالة الخطاب الإقناعي على مرجعية ثقافية سائدة ومشتركة بين المتخاطبين (عدم التعارض مع القيم والعادات والمعتقدات السائدة).

٤ـ وضوح الأهداف وإمكان الوصول إليها .

٥ـ الجمع بين الرأي والرأي المضاد .

٦ـ تنويع عرض الخطاب الإقناعي مع مراعاة التباعد الزمني في عملية العرض .

٧ـ تحديد معاني المفردات المستعملة تحديداً دقيقاً لئلا يكون كل من المتحاورين يستعملها بمعنى مختلف عن الآخر فلا ينتج عن ذلك إقناع واقتناع بل لبس وسوء تفاهم»[١].

---

١ ـ آليات الإقناع في الخطاب القرآني في سورة الشعراء ص٢٨- ٢٩.

ويصبّ في دراسة وتحليل المادة اللغوية وما يرتبط بها من صيرورات ذهنية وعوامل فيزولوجية ومؤثرات خارجية عدم اغفال سمات المقدرة الإقناعية من أجل توصيفٍ دقيق لها وتلك السمات هي :

١ـ القدرة على العرض والتعبير .

٢ـ القدرة على التحليل والابتكار .

٣ـ القدرة على تقبّل اعتراضات المتلقي.

وهي سمات تكفّلتها كفاية سيبويه التخاطبية ولم يغفلها رصيده الفكري الداحض بالحجة في العملية الإقناعية وقد انعكس ذلك من خلال دلائل سامقة ترسّخت في مسيرة خطابه الإقناعي في نصوص الكتاب باختيار الإقناع استراتيجية تدعم نقل القصد. وتبرز آفاق ذلك كخطوة أولية منا بإتجاه ترسيخ اللبنات الأولية للعملية الإقناعية في مقدمات[١] كتابه السبع ، إذ اشتملت على إجمال لتفصيل يعرض له بعد تمهيد بقول

١ـ عُدّ الاستهلال الجيد فناً من فنون الإقناع ينظر فن التحدث والإقناع ص٦٦.

«وسترى ذلك إنْ شاء الله»[١] حيث يرفد كلّ مقدمة بالأدلة ويوضحها بالنماذج والأمثلة وقيمة ذلك يمكن استكناهها من تحليله السلوك اللغوي فيها الذي قد يكون تارة بالبدء بالمسلمات ثم ينتقل إلى طبقات الاستنتاج المنطقي الصارم وموافقة ذلك تكمن في نصّه في «**باب مجارى أواخر الكلم من العربية. وهي تجري على ثمانية مجارٍ على النصب والجرّ والرفع والجزم والفتح والضمّ والكسر والوقف . وهذه المجاري الثمانيةُ يَجمعهنّ في اللفظ أربعةُ أضرب فالنصبُ والفتح في اللفظ ضربٌ واحد والجرّ والكسر فيه ضرب واحد وكذلك الرفع والضمّ والجزم والوقف . وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأُفرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحِدثُ فيه العاملُ ـ وليس شيءٌ منها إلا وهو يزول عنه ـ وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل التي لكلّ عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف وذلك الحرفُ**

١ـ مواضعها في المقدمات ١/١٢ ـ٢١ ـ٢٢ ـ٢٤ ـ٢٥ ـ٣٢.

حرف الإعراب»[١] لينتهي إلى نتيجة أنّه **«ليس في الأفعال المضارعة جرٌّ كما أنّه ليس في الأسماء جزم».**[٢] مسخّراً التعليل مُرتكَزاً لإقناع متلقيه بهذه النتيجة في قوله: **«لأنّ المجرور داخلٌ في المضاف إليه معاقبٌ للتنوين وليس ذلك في هذه الأفعال»**[٣].

وقد يكون تارة أخرى بالانتقال إلى استنباط التعميمات في سلّم تتصاعد درجاته حتى تصل إلى المبادئ الأولية فبتناسل التعليل في مقدماته يصل إلى مقدمته الأخيرة في (باب ما يحتمل الشعر) حيث يقول: **«اعلم أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام»**[٤]. ويتعقب سيرورة هذه الاحتمالية الشعرية في ركاب معرفته الموسوعية ليرسم للشعراء مساراً مستقلاً في مادتهم اللغوية يستبعد به الاعتباطية إذ أورد قول خِطام المجاشعي:

« ❖ وصالياتٍ كَكماَ يُؤَثْفَيْنْ ❖ »[٥]

---

١ - الكتاب ١/ ١٣.

٢ - الكتاب١/ ١٤.

٣ - الكتاب١/ ١٤.

٤ - الكتاب ١/ ٢٦.

٥ - ينظر الخزانة ١/ ٣٦٧ و ٢/ ٣٥٣وشرح شواهد المغني ص١٧٢.

فعلوا ذلك لأنَّ معنى... الكاف معنى مثل»[1] فالمعيار ههنا لا يملك حقّ زجر الاستعمال حينما تمظهرت (الكاف) ـ عبر الاستقراء ـ في وجود معنوي يعدل بها عن الحرفية إلى الاسمية، وهو تنوّع خلافي رفد اللغة العربية بطاقة استيعابية، ورفد سيبويه متلقيه ـ بعد معالجته التنظيرية والتطبيقية له ـ بمبدأ عام أنّه يجوز في الشعر مالا يجوز في الكلام بل أنّ ما يجوز في الشعر أكثر من أنْ يُذكر[2]. معلّلاً لعدم شمولية مقدمته على كلّ مواضع الاستجازات الشعرية بقوله: **«لأنّ هذا موضع جُمَلٍ وسنبيّن ذلك فيما نَستقبِلُ إنْ شاء الله»**[3].

وبهذه الكيفية رسّخ قناعةً في قبول مثل هذه الانزياحات حينما يُشرِّع التوليد منها رصيداً لغويا يمكن استثماره؛ لأنّه لا يخرج عن سنن العربية مومئاً إلى ذلك بقوله: **«وليس شيء**

---

١ ـ الكتاب ١/ ٣٢.

٢ ـ وهو ما صرّح به سيبويه قائلاً: " وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا". ينظر الكتاب ١/ ٣٢.

٣ ـ الكتاب ١/ ٣٢.

يضُطَرّون إليه إلاّ وهمْ يحاوِلون به وجها»[١] فيُفسح المجال أمام العقل ليعمل ويجتهد في النصوص قصد التوسيع فلا تندّك الصورة الكلية للغة وتتفكك إذ الأمر ليس مطلقاً على الرغم من كثرته والتسليم له إنّما هو لوجود شرط التوجيه فتصحّ بذلك الحصيلة.

ومما يُلحظ أنّ سيبويه وظّف هذه المقدمات في تحصيل الإقناع حتى يكاد الناظر إليها يستغني عن إثبات النتيجة بمعونة الحقائق والأمثلة والاقتباسات وحضور التعليل لغاية التفسير ؛ إذ ينتهي سيبويه به ـ في مقدماته ـ من صنع برهانه موفياً بشرائط البنية الإقناعية عبر الإثبات بوصفه تدليلاً على الدعوى .

فالتمثيل بالشعر جعل الخطاب يتعلق بعضه ببعض إذ هو استدلال حجاجي تكون قوة درجته على قدر قوة الاسلوب التعبيري في الأداء اللغوي المنجز وباتساق مع المشروع الإقناعي فإنّ هذه الاستدلالات السيبويهية شكّلت سبلاً عقلية إقناعية استرضائية من دون أنْ تكتسي صيغة الإكراه بل يأنس المتلقي

---

١ ـ الكتاب ١/ ٣٢.

بها أنساً بإزاء فاعليتها في المتن السيبويهي ومن ثمة يكون القول النافل ههنا إنّ استراتجية الإقناع هي السلطة التي استعملها سيبويه في نصوصه بالتعويل على اساليب وآليات لغوية أو فعاليات استدلالية خطابية مشيّدة على عرض رأي أو الاعتراض عليه وأقول كما قال أبو بشر وسترى بيان ذلك إنْ شاء الله.

الفصل الأول
الاستمالات الإقناعية العاطفية

وتستهدف التأثير على وجدان المتلقي وانفعالاته وإثارة حاجاته النفسية والاجتماعية ومخاطبة حواسه بما يحقق أهداف القائم بالاتصال وقد وقف سيبويه عند طرزها رصْد ذلك ورد في :

١. الأساليب اللغوية:

أ. الاستفهام[١]:

جسّد سيبويه الإطار الدلالي للخطاب الاستفهامي أنّ المخاطِب «**يريد به من المخاطَبِ أمراً لم يَستقِرَّ عند السائل**»[٢].

---

١ ـ عُدّت الاسئلة من أكثر أدوات التخاطب فاعلية في الإقناع ينظر فن الإقناع (هاري ميلز) ص٢١١ وقضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني ص١٧.

٢ ـ الكتاب ١/٩٩.

وبإزاء عبارة سيبويه «**لأنّك تريد أعلمني إذا استفهمت**»[١]. يُحمل كلام المجيب عنده على كلام المستفهِم بأنْ يُورِد المسؤول الجواب على منهاج الاستفهام فإذا قال: «**الرجل: مَنْ رأيتَ؟ وأيّهم رأيتَ؟ فتقول: زيدا رأيتُه .. ومثل ذلك قولك: أرأيتَ زيداً ؟ فتقولُ: لا ولكنْ عمراً مررتُ به... فإنْ قال: من رأيتَه؟ وأيُّهم رأيته ؟ فأجَبْتَه قلتَ :زيدٌ رأيتُه ... فإنّما تَحْمِل الاسمَ على ما يَحْمِلُ السائلُ**»[٢].

وقد يكون الجواب من المخاطب على قدر ما فهمه من مسألة السائل فهو يجيب على ما عنده من معنى فإذا قال المجيب: «مررت برجلين مسلمٍ وكافرٍ» وجعل(مسلم وكافر) بدلاً، فكأنّه «**أجاب من قال: بأيّ ضربٍ مررتَ ؟ وإنْ شاءَ رَفَعَ كأنّه أجاب مَنْ قال: فما هما ؟ فالكلامُ على هذا وإنْ لم يلفظ به المخاطَبُ؛ لأنّه إنّما يَجري كلامُه على قدر مسألتك عنده لو سألتَه**»[٣].

---

١ - الكتاب ٥١٣/٣.

٢ - الكتاب ٩٣/١- ٩٤.

٣ - الكتاب ٤٣١/١.

فإذا صُنِّفت مراتب الاستعمال اللغوي للاستفهام على منازل سلّمية فإنّنا نحكم عليه أنّه لا يُراد به ههنا الهوية العضوية بل الهيكل الإقناعي الذي يُفضي به إلى الماهية الوظيفية فلا تنخرم تلك الوظيفة في ترجيح سيبويه لها حينما لجأ إلى التشكك[1] كما لوكان متشككاً في مقاصده وهو أمر يُظهر لنا تجلّياً نأي صاحب الكتاب عن التلقين، من حيث إنّه لا تنضوي في الأنموذج الاستفهامي عملية الاستجابة من جهة المتلقي، بل تكون ديناميكية الحلقة الكلامية من المتكلم وإلى المتكلم على الرغم من وجود الطرف الآخر، فيُسخّر سيبويه الاستفهام آلية لبلوغ القصد، فهو بمثابة معادل موضوعي في ذهن المرسِل لما يدور من تساؤلات في ذهن المرسل إليه؛ إذ يبني سيبويه حجته على تساؤلات يفترضها وذلك الافتراض متعلق في تقديره بتعليقات المتلقي، فيعزو سيبويه إلى الاستفهام

---

١ - أطلق طه عبد الرحمن اسم قاعدة التشكك على نأي المتكلم عن اساليب التقرير إلى اساليب الاستفهام حينما يلجأ إليها كما لوكان متشككاً في مقاصده بحيث يترك للمخاطب مبادرة اتخاذ القرارات. ينظر اللسان والميزان ص٢٤١.

حصول التوجيه بوصف السؤال فعلاً توجيهياً يُضمر فيه ضرورة النظر في الآراء حول المسألة إلاّ أنّ الإجابة من المتلقي ليست منتظرة عند سيبويه. فاستثماره للاستفهام إنّما هو اهتمام بإيراد الحجج التي يمكن أنْ يعارضه بها المتلقي حتى لو كان حضور هذا المتلقي ذهنياً ضمن حوار مفترض[١] معه، فيسمح له بالتدخل في الصياغة؛ لأنّه المخصوص بالعملية الإقناعية فيمنحه سيبويه حقوقه فيها، ويندرج هذا التناول الإقناعي في المتن السيبويهي وهو يعرض لمسألة دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين[٢]. قائلاً: **«إذا أردت الخفيفة**

---

١ - سيتم الوقوف على مسألة الحوار الافتراضي وبيان كيفية توجيه سيبويه له في قابل هذه الدراسة.

٢ - هذه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين التي وقف عندها ابن الانباري مخطّئاً فيها الكوفيين استناداً إلى نص سيبويه الذي ضمّنه في ردّه قائلاً: " قولهم: إنّ هذا النحو قد يلحقه ما يوجب له الإدغام، نحو: اضْربَا نُّعْمَانَ واضْرِبَانِّي، فينبغي أنْ تجيزوا هذا للإدغام. قلنا: هذا لا يستقيم ؛ لأنّا نكون قد رَدَدْنَا النونَ الخفيفة مع لزوم حذفها في حال الوصل والوقف إذا لم يتبعه كلام، وذلك خطأ. ثم كيف ترده وأنت لو جمعت هذه النون إلى نون ثانية لاعتلّت وأدغمت وحذفت في قول بعض العرب؟ فإذا كُفُوا مؤنتها لم تكن ليردوها إلى ما يستثقلون، ولو جوّزنا هذا في "اضربا نُّعْمَان" ونحوه

في فعل الاثنين كان بمنزلته إذا لم ترد الخفيفة في فعل الاثنين في الوصل والوقف لأنّه لا يكون بعد الألف حرف ساكنٌ ليس بمدغم ولا تحذف الألف فيلتبس فعل الواحد والاثنين وذلك قولك: اضربا. وأنت تريد النون وكذلك لو قلت: اضرباني واضربا نُعمان. لا تَرُدَنّ الخفيفة ولا تقلْ ذا موضع إدغام فأرُدّها؛ لأنّها قد ثبتت مدغمة والردّ خطأ ههنا إذ كان محذوفا في الوصل والوقف إذا لم تتبعه كلاما، وكيف ترده وأنت لو جمعت هذه النون إلى نون ثانية لاعتلّت وأدغمت وحذفت في قول بعض العرب فإذا كفوا مؤنتها لم يكونوا ليردوها إلى ما يستثقلون . ولو قلت ذا لقلت: اضرِبَا نّعمان؛ لأنّ النون تدغم في النون، ولو قلت ذا لقلت: اضربانَ ابا كما في قول من لم يهمز؛ لأنّ ذا موضعٌ لم يمتنع فيه الساكن من التحريك

لوجب إجازته في قولك: "اضْرِبَانَ أباكما" في قول من لم يهمز؛ لأنّ هذا الموضع لم يمتنع فيه الساكن من التحريك، فتردّها إذا وثقت بالتحريك كما رددتها حيث وثقت في الإدغام، وكما لا يجوز أنْ ترد في هذا وما أشبهه؛ لأنّك جئت به إلى شيء قد لزمه الحذف فكذلك ههنا" ينظر الانصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٤٩.

فتردها إذا وثقت بالتحريك كما رددتها حيث وثقت بالإدغام فلا تردّ في شيء من هذا؛ لأنّك جئت به إلى شيء قد لزمه الحذف ألا ترى أنّك لو لم تخف اللبس فحذفت الألف لم تردّها فكذلك لا تردّ النون»[١].

فلم يكتفِ سيبويه بإيراد نماذج مستقرأة بل شحن نصه بكيان استفهامي في قوله: «**وكيف تردّه وأنت لو جمعت هذه النون إلى نون ثانية لاعتلّت وأدغمت وحذفت في قول بعض العرب**». فالسؤال بـ (كيف) إنّما هو أداة للتحكم في اتجاه سير الحديث نحو الإقناع حيث يتمّ عبرها بسط القول وإعمال الفكر في قضية تحتضن محتوى السؤال [٢].

ومثله قوله الذي يتحصّل منه معنى الآية القرآنية ﴿أَن تَضِلَّ

---

١ - الكتاب ٣/٥٢٥- ٥٢٦.

٢ـ سمِّي هذا الضرب من الأسئلة بالأسئلة المفتوحة وهي التي لا يُجاب عنها بكلمة واحدة وتكون بدايتها النموذجية بـ (كيف) أو (لماذا) وقوة تأثير هذا النمط من الأسئلة يكمن في الكشف عن معلومات جديدة تتجلى من معلومات مرجعية في إطار اسلوب المناقشة ينظر فن الإقناع (هاري ميلز) ص٢١٤.

إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾[١].

إذ أورد قائلاً: « **فإنْ قال إنسانٌ: كيف جاز أنْ تقول: أنْ تضل. ولم يُعدّ هذا للضلال وللالتباس؟ فإنّما ذكر أنْ تضل؛ لأنّه سببُ الإذكار كما يقول الرجل: أعددتُه أنْ يميل الحائط فأدعمه. وهو لا يطلب بإعداد ذلك ميلان الحائط ولكنّه أخبر بعلة الدعم وبسببه**»[٢].

فبإناطة الإجابة إلى سؤال سيبويه ارتكن المفسرون إلى تفسير الآية ومنهم السمين الحلبي في درّه المصون إذ قال: «وقد أجاب سيبويه عن ذلك بأنّ الضلال لّما كان سبباً للإذكار، والإذكار مُسَّبباً عنه وهم يُنزِّلون كلّ واحد من السبب والمُسَّبب منزلة الآخر لالتباسهما واتصالهما كانت إرادة الضلال المُسَّبب عنه الإذكار إرادة للإذكار فكأنّه قيل: إرادة أنْ تُذكِّر إحداهما الأخرى إنْ ضلتْ. ونظيره قولهم: أعددتُ الخشبة أنْ يميل الحائط فأدعمه. وأعددتُ السلاح أنْ يجيء عدو فأدفعه .فليس

---

١ - سورة البقرة: الآية ٢٨٢.

٢ - الكتاب ٥٣/٣و١٥٤/٣.

إعدادك الخشبة لأنْ يميل الحائط، ولا إعدادك السلاح لأنْ يجيء عدو، وإنّما هما للإدعام إذا مالَ وللدفع إذا جاء العدو وهذا مما يعود إليه المعنى ويُهجر فيه جانب اللفظ »[1].

إنّ تأمّل عبارة سيبويه «**فإنْ قال إنسانٌ: كيف جاز أنْ تقول؟...**» إنّما تلقي بظلالها على سائل افتراضي أزال إشكال فهمه للآية جواب سيبويه في أنّ العلة ليست هي الضلال على ما يبدو من ظاهر الآية بل ما يترتّب على الضلال من إضاعة المشهود به «وفي ذلك دلالة على الاهتمام بشأن التذكير حتى صار المتكلم يُعلِّل بأسبابه المفضية إليه لأجل تحصيله»[2].

ويُشكِّل قانون الإضافة أحياناً قيمة جوهرية فنضيف نصاً آخر كمنت حمولته الإقناعية في الاستفهام ويتألق مسلكه فيه باستعمال (الهمزة) حيث أورد: «**وإنْ زعم زاعم أنّه يقول: مررت برجل مخالط بدنه داء .ففرق بينه وبين المنون. قيل له:**

---

١ ـ الدر المصون ٢/ ٦٦٠.

٢ ـ الحجاج والاحتجاج بأقوال سيبويه في كتب علوم القرآن كتاب البرهان للزركشي أنموذجاً ص٨٧- ٨٨.

ألستَ تعلم أنّ الصفة إذا كانت للأول فالتنوين وغير التنوين سواء إذا أردت بإسقاط التنوين معنى التنوين نحو قولك: مررت برجل ملازم أباك. ومررت برجل ملازم أبيك أو ملازمك .فإنّه لا يجد بدا من أنْ يقول: نعم. وإلاّ خالف جميع العرب والنحويين. فإذا قال ذلك قلت: أفلست تجعل هذا العمل إذا كان منونا وكان لشيء من سبب الأول أو التبس به بمنزلته إذا كان للأول؟ فإنّه قائل: نعم . وكأنّك قلت: مررت برجل ملازم»[1].

إنّ استئناف الاجتهاد الكلامي عن الاستفهام بوصفه استدلالاً إقناعياً في مدونة سيبويه يجعلنا نتزوّد بعملية مُولَّدة منه تُضاهي في قيمتها ما ينتجه السؤال بأدوات الاستفهام نحو الهمزة واخواتها بوصفها أدلة عبارية له، إلاّ أنّ عقل سيبويه لا يُقيم على حال، وإنّما هو يتجدّد في استدلالاته فالاستدلال أصل أصول المنهجية حينما نتنزع اخترامه الإقناع في نصه: **«وسألتُ الخليل عن مهما فقال: هي ما أدخلت معها ما لغواً**

---

١ ـ الكتاب ٢/ ١٩- ٢٠.

بمنزلتها مع متى إذا قلت: متى ما تأتني آتك .وبمنزلتها مع إنْ إذا قلت: إنْ ما تأتني آتك .وبمنزلتها مع أين كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾[1] **وبمنزلتها مع أيٍ إذا قلت:** ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[2] **ولكنهم استقبحوا أنْ يكرّروا لفظاً واحداً فيقولوا: ماما، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى وقد يجوز أنْ يكون مَهْ كإذ ضُمَّ إليها ما»**[3].

فالاستفهام ههنا ليس بالأداة الاستفهامية بل بصيغة الفعل (سألت) التي تحمل متلقيه على ضرورة النظر في المسألة التي يعرضها وهي متصلة بخدمة المقصد الذي أراده في أنّ (ما) أُلحقت بـ (مهما) لزيادة مؤكِّدة في الأولى ولّما استُقبِح تكرير لفظها أُبدِلتْ الهاء من الألف التي في الأولى، وفي ظلّ التراكم المعرفي الذي يملكه ـ والذي يترآى لنا من تعدّد أمثلته في أنّ (ما) لغو بمنزلتها مع (متى وإنْ وأين وأيّ) فلا يكتفي بإيراد أنموذج

---

١ ـ سورة النساء: الآية ٧٨.

٢ ـ سورة الإسراء: الآية ١١٠.

٣ـ الكتاب ٣/ ٥٩- ٦٠.

واحد بل يُقدّم مسحاً شاملاً لأنماط وجودها مع تشكيلة البنية الشرطية ـ يُجري مقاربة دلالية بين (مهما) و(إذ) في أنْ تكون مثلها ومعنى تشبيهه لها بـ (إذما) أنّ الجزاء بجملة الكلمة لا بالجزء الأول منها خاصة. والذي يُحقّق ذلك أنّ سيبويه قال في أول هذا الباب «**ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ حتى يضمّ إلى كل واحد منهما ما فتصير إذ مع ما بمنزلة إنّما وكأنّما ،وليست ما فيهما بلغو ولكن كل واحد منهما مع ما بمنزلة حرف واحد**»[1]. ولو نظرت إلى قوله: «**وليست ما فيهما بلغو**».

فمعنى ذلك أنّها ليست زائدة مؤكَّدة، ولكنْ لها حظ في اقتضاء الجزاء حتى لا يفيده إلاّ اجتماع جزئي الكلمة .

ومُشبِه لهذا النص ـ في إيثار سيبويه ـ أحياناً ـ الفعل (سألت) للحصول على هيأة الجوابات من عرضه لمسائل يُسخّره فيها آلية إقناعية لبلوغ القصد من الخطاب ـ نص أورده في (باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي لأنّ فيها معنى الأمر

---

١ ـ الكتاب ٣/٥٦- ٥٧.

والنهي). قائلاً: «**وسألته عن قوله: ما تدوم لي أدوم لك. فقال: ليس في هذا جزاء من قبل أنّ الفعل صلةٌ لما فصار بمنزلة الذي وهو بصلته كالمصدر ويقع على الحين كأنّه قال: أدوم لك دوامك لي فما ودمت بمنزلة الدوام. ويدلّك على أنّ الجزاء لا يكون هاهنا أنّك لا تستطيع أن تستفهم بما تدوم على هذا الحد**»[1].

حيث بنى نصه في صورة إقناعية حينما طوى مقدمات للوصول إلى نتيجة أنّه لا يجوز الجزاء ههنا، إذ استعانة أبي بشر بسؤال الخليل لا لمجرد الاسترشاد من حيث إنّ تعزيز الجواب بسردٍ للأدلة تكاتلُ ذلك يكون ردّاً لاعتراض أو إشكال قد يثيره جواب مثل (ليس في هذا جزاء) لأنّه بمنزلة (الدوام) فالجزاء لا يقع في الاسماء.

فموسوعية المعرفة عنده تجعله لا يقف عند كيفية إجرائية واحدة في استعمال السؤال فيوجِّه متلقيه نحو محتوى الإجابة

١ـ الكتاب ٣/١٠٢. وقد كُرِّر هذا الفعل في الباب في ٣/١٠٠ـ ١٠١ـ ١٠٢ـ ١٠٦ـ١٠٧ـ١٠٨ـ١١٩.

عبر استراتيجية إقناعية تنضوي عليها دوال متعددة قد تكون أدوات موظَّفة نحوياً، وقد تكون دوالّ عبارية يخرج بها إلى غرض الاستفهام يضمِر من خلالها فعلاً توجيهياً نحو الإجابة فتغدو سبيلاً للإقناع حينما يقع اختيارها بالنظر إلى المقاصد التي يسعى إلى تبيانها.

ب. الأمر.

يتأصل في الخطاب الأمري وجود عنصري الخطاب (المتكلم والمتلقي) ويستوعب الانتاج التعبيري لهذه الممارسة الطلبية تشكيلات متعددة، وانطلاقاً من ذلك نحتكم إلى صيغة (افعل) باستدعاء سيبويه لها في مسلكه الإقناعي في الفعل (اعلم)[١]. وقد حُصرت في التناول اللساني في مسارين أساسيين هما:

١ـ الاسلوب المباشر: بوصفها صيغة نحوية مباشرة من المتكلم إلى المتلقي على هيئة الأمر الوجوبي بحضور الاستعلاء وباشتراط وجود المواجه عيناً.

٢ـ الاسلوب غير المباشر: ويُحدَّد إطارها الدلالي في مجال بحثنا أنها صيغة تعليمية توجيهية تحيل إلى ذات عالمة جازمة بما تقدِّمه للمتعلم وبغياب معنى الاستعلاء فيها وتداعي وجود الآخر حقيقة وقد عُدَّتْ هذه الصيغة من الأوائل الدلالية

١ـ ورد هذا الفعل بكثرة في الكتاب فمن موارده ١/٢٤ـ ٢٦و٢/١٥٦ـ١٨٢ـ ٢٠٩ ـ٢٢٠ـ ٢٤١ـ ٢٧٦ـ ٢٨٨ـ ٣١٠ـ ٣٤٣ ـ٣٥٠ ـ٣٥٥و٣/٥ ـ٩ ـ١٢ ـ١٦ ـ٢٨ وغير هذه من المواضع .

ويعني «هذا المصطلح بدراسة الكلمات التي يغلب استعمالها في صدارة النصوص وتقوم فكرة عمل هذا المصطلح على أنّ لكلّ خطاب مجموعة مختارة من الكلمات يمكن اعتبارها منطلقه المفضل في ممارسته اللغوية، وبالتالي فإنّ هذا النوع من البحث يستبعد اعتباطية الأوائل الدلالية، ويفترض وجود نظام فكري يحكم اختيار هذه الأوائل ويتخذ منها وسيلة للتعبير عن وجوده ووعيه»[1].

إلاّ أنّ سيبويه لا يُخضِع هذه الصيغة لرتبة الابتداء بها في نصوصه بل يُضمِّنها في ثنايا طروحاته أيضاً ما يوحي إلى أنّها أداة للجذب ولشد الانتباه. فإذا نُظِر إلى مسألة اختيارها أنّها ليست اعتباطية كذلك يجب النظر إلى مسألة تموضعها أنّها ليست اعتباطية حيث تسهم - في كلا الموضعين - في تفسير النصوص بقالبها الآخر القالب التعليمي التوجيهي. وتجمع نصوص سيبويه تلكم المعطيات الدلالية والتداولية لهذه الصيغة حينما أوردها مبتدأ بها مقدمتين من مقدمات كتابه:

١ـ الذات الناقدة ص٢٣- ٢٤، وينظر تكوين الخطاب ص١٣٥.

الأولى: في (باب اللفظ للمعاني) حيث يقول: **«اعلم أنّ من كلامِهم اختلاف اللفظينِ لاختلاف المعنيينِ واختلافَ اللفظينِ والمعنى واحدٌ واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين. وسترى ذلك إنْ شاء الله تعالى. فاختلافُ اللفظين لاختلاف المعنيين هو: نحو جلسَ وذهبَ. واختلاف اللفظين والمعنى واحدٌ نحو ذهبَ وانطلقَ. واتفاق اللفظين والمعنى مختلِف قولك وجَدتُ عليه من المَوْجِدة ووجَدت إذا أردت وجِدان الضّالّة. وأشباه هذا كثيرٌ»**[1].

والأخرى: (في باب ما يحتمل الشعر) إذ قال: **«اعلم أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبّهونه بما ينصرف من الأسماء؛ لأنّها أسماء كما أنّها أسماء وحذفِ ما لا يحذف يشبهونه بما قد حُذف...»**[2].

ويكافؤ في مقدماته بين ورودها متقدمة وورودها في تضاعيف النصوص في مقدمته المعالجة لمجاري أواخر الكلم من

---

١ - الكتاب ١/ ٢٤.

٢ ـ الكتاب ١/ ٢٨.

العربية أثناء توصيفه التثنية قائلاً: « ... **واعلم أنّ التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامةً للفاعلين لحقتها ألف ونون ولم تكن الألف حرفَ الإعراب؛ لأنّك لم ترد أنْ تثنّي يَفْعَلُ هذا البناءَ فتَضمَّ إليه يفعل آخَرَ ولكنّك إنّما ألحقته هذا علامة للفاعلين**»[١].

فالاحتكام إلى بنية النصوص يجعلنا نحلّل الأمرية في الدال (اعلم) بتحفيز مظهر آخر لها بخروجه فيها عن دلالة الوجوب - بوصفه فعلاً كلامياً صريحاً يُوجَّه إلى المتلقي عن طريق الاستعلاء - إلى أنْ يكتسي ايحاءً إلى مقصد توجيهي تعليمي بوصفه مكوناً حجاجياً[٢]، يعرض من خلاله سيبويه طروحاته ويشرحها بتمعّنٍ فتتقرَّر الأحكام من دون ممارسة وجوب الأمرية على متلقيه.

فالمسلك الأدائي السيبويهي ههنا مسلك عرض لا وجوب ليحدث به تأثيرا في متلقيه بعيدا عن القسرية ما يجعلنا نقف

---

١ - الكتاب ١/ ١٩.

٢ - وهو ما توحي به كثرة ورود هذا الفعل في الكتاب.

بإزاء حقيقة سيبويهية تستكنه من إرثه اللغوي أنّ المقاصد هي مركز التفريق بين المعنى التعبيري والنتيجة التي يقصد المتكلم نقلها .

ويُعزِّز هذا المنحى تعريف الأمر في اصطلاح الأصول أنّه «الصيغة الطالبة له عن طريق الاستعلاء لكن بشرط أنْ لا يُراد بها التهديد أو التعجيز أو نحوهما»[1]. ما يمكن التسليم معه إنّ العقل السيبويهي أنشأ في الدال (اعلم) وظيفة توجيهية ركّبها بالنسبة إلى مدركات هذا الدليل وباتساق مع المشروع الإقناعي. ونستمد توثيق ذلك من أنّه ورد في لسان العرب: «إذا قيل لك: اعلمْ كذا. قلت: قد علمتُ .وإذا قيل لك: تعلَّمْ. لم تقل قد تعلَّمتُ»[2] تلك الصيغة التي استعملها سيبويه تحديداً إجرائيا معجمياً في نصوصه فيقنع متلقيه حدّ قول (قد علمت).

ويتعمّق سيبويه في حقل الأمر الدلالي فلا يجعل معالجته

---

١ ـ أصول الفقه (عباس متولي) ص٣٨١ وينظر التصور اللغوي عند الاصوليين ص٨٩- ٩٠ وكتابنا العموم والخصوص في الجملة العربية ص٢٤.

٢ ـ لسان العرب ٣٠٨٣/٣٦.

للعربية مقتصرة على المكون (اعلم) بل يتوسَّع في المضامين الدلالية لبعض الدوال التي تدلّ بصريحها على الأمرية في قالبها غير المباشر على نحو استعمال الفعل (ينبغي)[١] وحضوره الكثيف في مدونته فالنظر إلى ما هو سائد أنّ الأمر قد يتحصّل بصيغ محدَّدة يعارض الرغائب ههنا. فالهيئة الأمرية قد تكون بصريح اللفظ ونستحضر في مجال إثبات ذلك بما يغني عن التدقيق قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾[٢]. وعملية تحفيز الفعل (ينبغي) في إطار الأمرية غير المباشر ـ شأنها شأن الفعل (اعلم) ـ حاضرة في حلقة سيبويه الكلامية وتشريع بيان ماهيتها الدلالية تلك قد يكون بمحدِّد معجمي يُلمِح إلى سمة المطاوعة، إذ ورد أنّ قولهم: **«ينبغي لك أنْ تفعل كذا أنّ الفعل من أفعال المطاوعة تقول: بغيته فانبغى. كما تقول: كسرته فانكسر.»[٣] فكأنّه يُقنِّن هذا الفعل بأنْ يكون في بنية**

١ ـ جُعِل هذا الفعل من أهمّ الأفعال المستثمرة في التعليم الهدف منه معرفة الطالب لمعلومات أساسية . ينظر فن التحدث والإقناع ص٧٠.

٢ - سورة النساء: الآية ٥٨.

٣ - لسان العرب ٤/٣٢٢.

الإقناع لابنية القسر والإكراه . وهو ما يكشفه اسلوبه التأدبي في الطرح حيث يتجلى ذلك من استعماله عبارات قد تكون:

سابقة لهذا الفعل يلاطف بها متلقيه منها (ومما يدلّك) في نصه: « ومما يدلّك على أنّه على أوله ينبغي أنْ يكون أنْ الابتداء فيه محال أنّك ،لو قلت :أبغض إليه منه الشر .لم يجز، ولو قلت :خير منه أبوه جاز» [١]. وعبارة (ومَنْ زعم) في قوله: «ومَنْ زعم أنّ الأفعال ترتفع بالابتداء فإنّه ينبغي له أنْ ينصبها إذا كانت في موضعٍ ينتصب فيه الاسم ويجرها إذا كانت في موضعٍ ينجر فيه الاسم ولكنّها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم»[٢]. وعبارة (وهذا دليل) في قوله: « فهذا دليلٌ على أنّ الجزاء لا ينبغي له أنْ يكون هاهنا»[٣].

وغيرها من العبارات .

وقد يُغذي السبق للفعل بالتعليل على نحو قوله: «وتقول:

---

١ - الكتاب ٣٢/٢.

٢ - الكتاب ١١/٣.

٣ - الكتاب ٧٢/٣.

ما زيدٌ ذاهبا ولا مُحْسِنٌ زيدٌ. الرفعُ أجْوَدُ، وإنْ كنت تريد الأوّلَ ؛ لأنَّك لو قلتَ: ما زيدٌ منطلقا زيدٌ. لم يكن حدَّ الكلام وكان ههنا ضعيفا، ولم يكن كقولك: ما زيدٌ منطلقا هو؛ لأنّك قد استغنيتَ عن إظهاره وإنَّما ينبغي لك أنْ تُضْمِرَه»[1].

أو قد تكون عبارات لاحقة غاب الاستعلاء عنها حينما يعقبه بـ (لك أو لها أو له)[2]. ولم يُتبِع هذا الفعل في كلّ موارده بـ (عليك) المنضوية على الاستعلاء، فلا تُنسب لسيبويه تلك النزعة القسرية بل يرتكن إلى (اللام) مانحاً متلقيه تملُّكاً واستحقاقاً عبرها، وهو ما يقود إلى إفراز حقيقة حضور البعد الإخلاقي والتهذيبي[3] في هذه الذات العالمة بمقاييس الإقناع.

---

١ - الكتاب ١/٦٢ومثله ١/١٠٦.

٢ـ من الموارد ١/٤٨ ـ٦٢ـ ٣٣٠ ـ٤٤١ و٢/٧ـ ٣٤ ـ٧٦ـ١١٢ ـ ١٧٨ ـ١٨٤.

٣ ـ تجدر الإشارة إلى أنّ التخاطب عند المحدثين لا ينبني على مبدأ التعاون (الجانب التبليغي) فحسب بل لابدّ من ضمان مبدأ تداولي آخر وهو مبدأ (التأدب) ومن ضمن قواعد هذا المبدأ قاعدة التعفف ومقتضاها :"لاتفرض نفسك على المخاطب" ينظر اللسان والميزان ص٢٤٠.

ج- التكرار[١]:

حينما يكون هناك اتفاق بين حركة الذهن وحركة الصياغة فإنّ الناتج يكون بعيد الأثر في تلك الصياغة.

تتجلّى تلك الحقيقة من استثمار سيبويه فعل التكرار بوصفه تقنية فنية هدف من ورائها إقناع متلقيه بالصورة العامة للوجه الذي يريد..

فكان عنده محكّاً محورياً يمنح القضايا تعالقاً، وأبرز ميزته الاستراتيجية في أنّه يقوم بوظيفة الربط على مستوى البنية النصية، فنأى به عن سمة أنْ يكون مجرّد إعادة ألفاظ وعبارات ليكون مرتكزاً بنائياً لمنظومة التماسك في النصوص تقود إلى الإقناع عبر الصياغة التي تهدف إلى استمالة المتلقي بتثبيت الحجة.

وهو ما تتبلور صحته من تعريفات الجرجاني أنّ التكرار: «عبارة عن الإثبات بشيء مرة بعد أخرى»[٢].

---

١ ـ عدّه الجرجاني من معاني النحو ووصفه ابن الأثير أنّه دقيق المأخذ ينظر أسرار البلاغة ص١٥ والمثل السائر ٣/٣.

٢ ـ التعريفات ص١١٣.

فلا تنفصم وظيفته عن الإفهام [١]. لَمن لم يفهم أو زيادة في ديمومة الفهم والتأثير به لَمن فهِم .

وبموجب ذلك ينهض التكرار في إطار الحجاج على أنّه رافد أساسي «يرفد الحجج والبراهين التي يقدمها المتكلم لفائدة اطروحة أو دعوى معيّنة بمعنى أنّ التكرار يوفّر طاقة مضافة تُحدث أثراً جليلاً في المتلقي وتساعد على نحو فعّال في إقناعه أو حمله على الإذعان» [٢].

ويتأسس على البسط المعجمي مفاهيم خاصة للتكرار أنّه يعني الرجوع والإعادة والربط والجمع، فهو مصدر صيغة (تفعال) للفعل (كرّر) إذ ذكر ابن منظور أنّ «الكرّ: الرجوع . يقال: كرّه وكرّ بنفسه يتعدى ولا يتعدى والكرّ مصدر. كرّ

---

١ ـ في البيان والتبيين في١/١٠٥ رأى الجاحظ أنّ التكرار ليس فيه حدّ ينتهي إليه ولا يؤتى على وضعه، وإنّما ذلك على قدر المستمعين، ووظيفته عنده الإفهام. وهي وظيفة قبلت الولوج إلى حيّز الإدراك في دراسات المحدثين له حيث عُدّ أحد العوامل التي ترتبط بالقدرة على الفهم . ينظر علم لغة النص ص١٠٥.

٢ـ الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني بنيته وأساليبه ص١٦٨.

عليه يكرّ كرّاً وكروراً وتكراراً: عطف. وكرّ عنه: رجع وكرّ على العدو يكرّ. ورجل كرّار ومكرّ وكذا الفرس. وكرّ الشيء وكركره أعاده مرة بعد أخرى... والكرّ الرجوع... ومنه التكرار»[١].

فيكون بذلك أبلغ من التأكيد[٢]؛ لأنّه يبثّ في الأحداث القولية الانسجام والاتساق فإذا ما أُودِع فيه أنّه مراس الإخلال بمبدأ الاقتصاد اللغوي من جهة نسفه لقانون المجهود الأدنى[٣]، فإنّه في مدونة سيبويه يحفل بأهمية جَعْل المتلقي يُمعّن الفكر ويدقق النظر بإيجاد روابط بين السابق واللاحق فتستمرّ به فاعلية ديمومة النصوص المثيرة انتباه المتلقي.

وقد تفطّن سيبويه إلى أنّ التآلف التكراري يُرسى عليه

١ ـ لسان العرب ٣٨٥١/٤٣.

٢ ـ ينظر بهذا الشأن ما ذكره الزركشي في كتابه البرهان ٣/ ١١.

٣ـ مالا نجده ملموساً في كتاب سيبويه إشارة دي بوجراند إلى أنّ التكرار قد يكون ضاراً إنْ لم يحسن استعماله مما يؤدي إلى احباط الإعلامية والإكثار منه يظهر فقراً لغوياً عنده وينتج عنه عدم قبول النص لفقدان تماسكه. ينظر النص والخطاب والإجراء ص٣٠٦ ونظرية علم النص ص١٠٨ وعلم لغة النص (إلهام ابو غزالة وعلي خليل) ص٨٢.

محتوى القضية الكبرى حينما يُفصح به عن أنّ الموضع الآخر (المكرر) يترجم النظام الداخلي في التعبير اللغوي المتغاير وتلك الرؤية قد انتجت في قول الشاعر[١]:

بدا لي أنّي لست مدرك ما مضى

ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائيا

إذ أورده سيبويه شاهداً على إعمال (سابق) المنوّن، ثم خصّص له مجالا تكرارياً (ست مرات) في كتابه حينما ذهب إلى أنّ هذا الموضع يمتلكه العرب مخزوناً لغوياً يؤهّله إلى ثنائية في العلامة الإعرابية بأنْ يكون (سابق) مجروراً، وقد تنبّه سيبويه إلى أنّ الاستعمال منسجم مع القدرة اللغوية ومع مقام الحدث اللغوي وهو ما يُستكنه من عبارته:

«فجعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيرا ومثله قول الأخوص[٢]:

---

١ ـ هو صرمة الانصاري ينظر الخزانة ٣/٦٦٥وشرح شواهد المغني ص٩٨ وفي موضع آخر من الكتاب ١/١٦٥أنّ البيت لزهير بن أبي سلمى ، ينظر ديوان زهير ص٢٨٧.

٢ - ينظر الخزانة ١/٢٣٤و٢/١٤٢.

مَشائيمُ ليسوا مُصْلِحينَ عَشيرةً

ولا ناعِبٍ إلاّ بَبينٍ غُرابُها

فحملوه على ليسوا بمُصلحِين ولستُ بمدركٍ»[١].

فهذه الكثرة في الاستعمال أعانت على فهم المدلول ههنا فيتحدّد بذلك أنّ علامة الجر في (سابق) تكشف لنا عن تقوية للحمل على المعنى فإنّ معناه (لست بمدركٍ ولا سابقٍ) وهو اجتهاد دقيق للتفريق في المستوى اللساني بين التجريد والاستعمال الخطابي في محاولة منه للسيطرة على الظاهرة اللغوية المخترقة للقاعدة بإيجاد الحلول المناسبة بوصف تلك الحلول نتائج تتمثل بالتأويل والتقدير حيث قال: «**لمّا كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تغيّر المعنى وكانت مما يلزم الأول نووها في الحرف الآخر حتى كأنّهم قد تكلّموا بها في الأول**»[٢] وهذه الترجمة التأويلية أضفت بُعداً إقناعياً في تمظهرها المكرّر[٣]

---

١ - الكتاب ١/٣٠٦.

٢ـ الكتاب ١/٢٩.

٣ ـ مواضع تكرارها مجرورة بعد موضع النصب في ١/١٦٥ هي ١/٣٠٦- و٢/١٥٥و٣/٥١- ١٠٠ و٤/١٦٠.

للشاهد فضمن عبرها سلامة المستوى التركيبي بالجر على الرغم من غياب الحرف الجار وكأنّ الباء منطوقة إذ كمن في التكرار التذكير والترسيخ وهو ما يشدّ انتباه المتلقي بالإلحاح والتأكيد على جانب مهم في اللفظ المكرَّر تنتعش الذاكرة به في استعادة المذكور السابق تجديداً لعهده فاللفظ إذا كُرِّر كان توكيداً[١].

وبعيداً عن الاسقاط التعسفي في محاكمة النص فثمة التقاء بين توجهات سيبويه والمنطلقات الحديثة بإزاء النسيان في علم النفس إذ عكس أبو بشر بالتكرار جانباً من الموقف النفسي[٢] والانفعالي حينما يستحضر ما سبق ذكره ويعيد تفعيله بتجديد بعثه بعد أن كاد ينساه المتلقي، وهي استراتيجية تواصلية يُذكِّر

١ـ ذكر ابن فارس أنّ " من سنن العرب التكرير والإعادة بحسب العناية بالأمر" ينظر الصاحبي في فقه اللغة ص١٢٥، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ٣٣٢/١.

٢ ـ يذكر عبد السلام المسدي أنّ المنفذ السليم في دراسة الكلام هو اعتبار اللغة نظاماً راقياً يعمل في صلب الجهاز النفسي والذهني للإنسان ينظر مدخل إلى دراسة الكلام ص١٢٥.

الدال المكرّر في الموضع الثاني بالدال في الموضع الأول فيكون التكرار بذلك شكلاً من أشكال التذكير والتنبيه حينما ترجعه فطنة سيبويه القرائية إلى قيم نفسية وانفعالية عميقة تُفسّر سلوكاً لغوياً يقتنع به متلقيه فلا يستغربه في نمط تُقلب فيه الحركة من النصب في (سابق) إلى الجر. وقبول هذا الطرح ينطلق من قول الزركشي أنّ حقيقة التكرار «إعادة اللفظ أو مرادفه لتقرير معنى خشية تناسي الأول لطول العهد به»[1]. ووفاق ما يستنتج من تأمل هذا التفكير الإقناعي لسيبويه انبناؤه على تهيئة نفسية امتدّت آثارها إلى ضرورة استدعاء التكرار في إطار بعيد عن الاعتباطية .

وعلى هذا النحو المعجب مضى يرسم للتكرار صورة أخرى بأنْ يكرر في المباني مع اختلاف العناصر التي يتحقق فيها المبنى، فإذا ألقى المتكلم جملة ما ثم اتبعها بجملة متصلة بها ومشابهة لها في الشكل فإنّ ذلك ينشأ عنه ما يعرف بـ (التوازي) وهو عبارة عن تكرار المباني مع اختلاف العناصر التي يتحقق

---

١ ـ البرهان ٣/١٠.

فيها[١]. فيعين التتابع التكراري بالنمط نفسه على خلق ألفة عند المتلقي بما يُهيّئه من استمرار البنية الشكلية تنبني على أساسه شمولية هذه الأنماط المتكررة للصيغ السطحية المستعملة بما يعطي فرصة أوسع للمتلقي في متابعة الرسالة[٢] ومن ثم لايتنافى ذلك مع ما عُهِد في التكرار من وظيفة تأكيدية إفهامية في حال نقص القدرة الإدراكية عند المتلقي حيث يضاعف سيبويه وقت الخطاب بتكرار النمط نفسه وعلى هذا الصعيد نذكر نصه في (باب الفاعل الذي يتَعدّاه فعلُه إلى مفعولين) إذ أورد: **«وذلك قولك: حَسِبَ عبدُ الله زيداً بكراً، وظنَّ عمروُ خالدا أباك، وخالَ عبدُ الله زيداً أخاك. ومثل ذلك رأى عبدُ الله زيداً صاحبنَا، ووجدَ عبدُ الله زيداً ذا الحِفاظ»** [٣].

---

١ ـ ينظر البديع والتوازي ص٧ وظواهر اسلوبية في شعر بدوي الجبل ص١١٤.

٢ ـ نظر بعض المحدثين إلى التوازي أنّه يهيّئ فرصة تنامي النص عبر إضافة عناصر جديدة قادرة على إنشاء تيار دلالي متدفق في ذهن المتلقي. ينظر التشابه والاختلاف ص١٣٠ومدخل إلى علم لغة النص (إلهام أبو غزالة وعلي خليل) ص٧٢. وفي بلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية ص١٤٥- ١٤٦.

٣ـ الكتاب ١/ ٣٩.

فجاءت هذه التراكيب المتتالية متوافقة تمام التوافق مع ملئها بدوالّ مختلفة استبانة ذلك تتضح بهذا المخطط :

فعل ماضٍ	+ فاعل	+ مفعول به أول	+ مفعول به ثانٍ
حَسِبَ	+ عبدُ الله	+ زيداً	+ بكراً
ظنَّ	+ عمروٌ	+ خالدا	+ أباك
خالَ	+ عبدُ الله	+ زيداً	+ أخاك
رأى	+ عبدُ الله	+ زيداً	+ صاحبنَا
وجدَ	+ عبدُ الله	+ زيداً	+ ذا الحِفاظ

ومثله في «باب الفاعل الذي يَتعدَّاه فعلُه إلى ثلاثة مفعولينَ ولا يجوز أنْ تقَتصر على مفعول منهم واحدٍ دون الثلاثة لأنّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأوَّل الذي قبله في المعنى وذلك قولك :أَرَى اللهُ بشراً زيداً أباك .ونَبَّأْتُ زيداً عمراً أبا فلان .وأَعْلَمَ الله زيْداً عمراً خيرا...»[1] .

١ـ الكتاب١ /٤١ .

ويمكن تمثيله بهذه الخطاطة:

فعل ماضٍ	+ فاعل	+مفعول به أول	+ مفعول به ثان	+ مفعول به ثالث
أرَى	+ اللهُ	+بشراً	+ زيداً	+ أباك
نَبَّأَ	+ تُ	+زيداً	+ عمراً	+ أبا فلان
أعْلَمَ	+الله	+ زيْداً	+ عمراً	+ خيراً

وفي الباب الذي تُخْبِرُ فيه عن النّكرةِ بنكرة أورد قول:

«**وما كان أحدٌ خيراً منك. وما كان أحدٌ مجترِئا عليك**»[1].

وبيان مخططه:

حرف نفي	+ فعل ناقص(كان)	+ اسمها	+ خبرها	+ جار ومجرور
ما	+ كان	+ أحدٌ	+ خيراً	+ منك
ما	+ كان	+ أحدٌ	+ مجترئا	+عليك

ومثل هذه المعالجات السيبويهية للنماذج القولية تُعدّ إرهاصاً لرؤى المحدثين في بلورة التوازي وهو ذلك المظهر الذي يقتضي

١ـ الكتاب١ /٥٤.

إعادة استعمال صيغ سطحية تُملأ بتعابير مختلفة، ومساهمة التوازي في اتساق أبنية النص تكمن في استمرار بنية شكلية في سطور النص المتعددة بحيث تغدو الوسيلة الأساسية التي تنبني بها تلك السطور على مستوى تركيبي اشمل .

ما يخلص معه الى القول إنّ التكرار عند سيبويه بتوزيعه على محور المشابهة في استعمال الشاهد نفسه أو التماثل في نمط الأبنية إنّما هو إقناع من خلال الصياغة هدف إلى استمالة المتلقي في ضوء إثبات الكفاءة التواصلية. فالتكرار قد يكون مضرّاً على صعيد نجاح الخطاب إلاّ أنّ سيبويه استعمله بطريقة ونسبة مدروسة نأت به عن ذلك الضرر إذ به يوضّح القضية الكبرى في النص.

٢- التمثيل المعرفي التشبيهي [١].

إنّ التمثيل التشبيهي في بعده المعرفي وسيط مهم بين الذهن البشري وما يحيط به من موجودات يتمّ عبره تفسير الملتبس وتجاوز كثير من العراقيل التواصلية فتشكّل الإمكانية التشبيهية وجهة حقيقية لفعل الإقناع، فتمدّ متلقيها بما هو جديد وإنْ كان عالماً بفحواها، وهو ما تنبّه إليه سيبويه حينما نفث في النحو روحاً مشعة لها جلالها وقيمتها حيث ربطه بالمعاني.

وليس ذلك بكثير على لغوي تيسّرت في منهجيته أسرار اللغة وهو يعالج نماذج فيها تعرّضتْ لتحويلات وخروقات اسلوبية لا تتنافى مع المعهود في النظام الدلالي. فيغدو القول التمثيلي قولاً حجاجياً من الصنف التفاعلي ضمن محور الإقناع بإسناد الوجود إلى الإمكان فيما لا يمكن أنْ تكون له صورة إلّا

١- أود الإشارة إلى أنّ تقديمي المعرفة على التشبيه في أنّي لم أقل (التمثيل التشبيهي المعرفي) انطلاقا من أنّ كل سلوك تواصلي ينبثق من تراكم تجارب (مجموعة الخبرات المعرفية والمعتقدات والتمثلات عن العالم الخارجي) تكون بمعطياتها سبيلاً يوجه الاستدلال.

في العقل على سبيل التجوّز .

وتظهر قيمة ذلك بما يعطيه التمثيل التشبيهي من تقريب للمعنى وتلطيفه إلى النفس الإنسانية ليلقي قبولاً واستجابة عند المتلقي بعيداً عن طريقة السرد المباشر. وبما ينكشف معه فاعليته في الإقناع بوصفه سبيلاً استدلالياً ارتكن إليه سيبويه بقصد توجيه خطابه وتحقيق أهدافه وفي ظلّ تفاهم مع متلقيه بفضل ما يشاركه به من معارف يسمح تجاوز المعنى الحرفي فيها بديمومة الاتصال بتدخّل التأويل.

وبهذا التوجّه ننطلق من مرتكزٍ أنّ التمثيل التشبيهي ههنا هو «عملية فكرية تقوم على تشبيه أمر بآخر في العلة التي هي السبب في حدوث ظاهرة من ظواهره واعتبار هذا الشبه كافياً لقياس الأمر على الآخر في أنّ له مثل ظاهرته»[1].

ولا تستغني عملية الإثبات عن الاتيان بمصاديق على ذلك منها ما أورده في (باب ما جرى من الأسماءِ مجرى المَصادِرِ التي يُدْعَى بها) إذ قال: **«ومن ذلك قول العرب: فَاهَا لفيكَ. وإنّما**

١ـ ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة ص٢٨٨.

تريد فا الدَّاهِيةِ . كأنّه قال: تُرْباً لفيك . فصار بدلا من اللفظ بالفعل وأضمر له، كما أضمر للتُرْب والجندلِ فصار بدلا من اللفظ بقوله: دهاك اللهُ. وقال أبو سِدْرةَ الهُجَمي[1]:

تَحسَّبَ هَوَّاسٌ وأَقْبَلَ أنّني
بها مُفْتَدٍ من واحدٍ لا أُغامِرُهْ
فقلتُ له فاها لفيكَ فإنّها
قَلوصُ امْرِئٍ قارِيكَ ما أنت حاذِرُه

ويدلُّك على أنه يريد به الداهيَةَ قولُه: وهو عامر بن الأحوص[2]:

وداهيةٍ من دَواهِي المَنونِ تَرْهَبُها الناسُ لافَا لَها

فجعل للداهية فَماً حدّثنا بذلك من يُوثق به»[3].

١ـ ينظر الخزانة ١/ ٢٧٩.

٢ ـ انشده ابن يعيش في ١/ ١٢٢. وفي لسان العرب البيت غير منسوب ينظر ٣٩/ ٣٤٩٣.

٣ ـ الكتاب ١/ ٣١٥- ٣١٦، وهو من النصوص التي أخضعها ابن سنان في سر الفصاحة ص٣١ للاستعارة المكنية للداهية والاستعارة التخييلية للفم .ومثل هذا النص ينظر الكتاب ١/ ٤١ ـ ١٧٦ ـ ١٧٧ ـ ٣٣٥ ـ٣٣٦ و٣/ ٣٠٧.

حيث يغوص في البنية التحتية لإدراك المكمن المعنوي الذي يتبيّن من تحليله الرائع واحساسه الدقيق بفقه اللغة واساليبها واسرار تراكيبها. فهو لا يسجل أصول النحو وقواعده فحسب وانما يلاحظ العبارات ويتأملها ويستنبط خواصها ومعانيها بما وهب من حسّ دقيق يُبرز منه التكثيف الدلالي لهذا النمط من الخطاب ويفزع في مشروعه الإقناعي إلى الشعر معزِّزا قيمة هذا المشروع .

إنّ توالي الألفاظ في عملية النطق قد لا تتناسق مع مقتضيات العقل وهنا ستصبح مهمة التأويل مهمة جوهرية حتى تُستوفى شرائط التعليل العقلي[١] التي تسوّغ تعلق المعنى بالفكر والذهن[٢].

فخطاب الاستعارة مرتبط ههنا بالبنيات الذهنية عند قطبي الخطاب (المتكلم والمتلقي) فتُقرّ حقيقة أنّ التمثيل التشبيهي

---

١ ـ للاستزادة بهذا الشأن ينظر كتابنا سبع قراءات في كتاب سيبويه ص٤٥ ـ٦١.

٢ ـ هذا التوجّه المعاصر للاستعارة هو عينه ما عالجه سيبويه في نصه أعلاه للاطلاع على هذا التوجه ينظر قضايا التداولية في كتاب دلائل الإعجاز ص١١٤.

حاضر في إدراك الخطاب ولغته بما يسهم في تشكيل صورته المعرفية فيكون «آلية إدراكية فريدة في البحث عن مختلف العلاقات الكائنة والروابط الممكنة بين اللغة والواقع»[١].

ويتناسل عبر ما تقدّم أنّ التمثيل التشبيهي عند سيبويه ليس في الكلمة بقدر ماهو في التركيب، فيمنحه مستوى صوابياً على الرغم من خروقاته، فيُقنع متلقيه به في إطار معالجة يضمن بها التأثير وهو ماله من التوفيق مظنة بإنعام النظر في إجابة الجرجاني عن الغاية من الاستدلال بالتمثيل قائلاً: «فأول ذلك وأظهره أنّ أُنس النفوس موقوف على أنْ تخرجها من خفي إلى جلي وتأتيها بصريح بعد مكني وأنْ تردها في الشيء تعلمها إياه إلى شيء آخر هي بشأنه اعلم وثقتها به في المعرفة أحكم. نحو أنْ تنقلها عن العقل إلى الاحساس وعمّا يُعلم بالفكر إلى ما يُعلم بالاضطرار والطبع؛ لأنّ العلم المستفاد من طرق الحواس أو المركوز فيها من جهة الطبع وعلى حدّ الضرورة يفضُل المستفاد من جهة النظر والفكر في القوة

---

١ ـ المعرفة والتواصل عن آليات النسق الاستعاري ص١٤.

والاستحكام»[1].

وهي رؤية سيبويهية (معالجةً) قبل أنْ تكون جرجانية (قولاً)، فالتمثيل التشبيهي يجعل الخطاب يتعلق بعضه ببعض؛ إذ هو استدلال حجاجي تكون درجته على قوة الاسلوب التعبيري في الأداء اللغوي المنجز. وفي ظلّ التراكم المعرفي استجمع سيبويه بالتمثيل التشبيهي ما يرتبط بالاشتغال الذهني في الفهم والتأويل ليكون آلية تغيير وعمل قبل أنْ يكون تخييلاً وتصوّراً ووصفاً تتوارى فيه مرجعية إقناعية.

---

١ ـ أسرار البلاغة ص٨٨.

٣. الإقناع بالشخص وسلطته العلمية .

الصدق قيمة مادية لا صورية ينبني بها الدليل. وسنستند إلى هذه المسلّمة باستثمار سيبوبه لها آلية وظيفتها الانتاجية (الإقناع)، ونكشف عن براعته في إدامته السيرورة الإقناعية في كتابه التي قادته إلى التنويع في مؤثرات الخطاب فلا يكون هو مؤثّرها الوحيد بوصفه (متكلماً) فيستقطب ـ من ثمة ـ سلطة ينبثق من داخلها الإقناع في حالات تحتاج إلى التدعيم بها.

وخصال صاحب هذه السلطة تنبض من (الثقة[1] والمعرفة) وباعتماد العلاقة الرياضية فإنّ :

الثقة + المعرفة = الصدق

---

١ ـ "الموثوقية أو الثقة مصطلح يستعمل للدلالة على براءة المشتغل بالبحث اللغوي من الكذب في النقل أو الخلط أو الوضع أو ما شابه مما يقع في دائرة الريبة والشك. وعادة لا يصدره العلماء إلّا عن تحرّ وتقصّ لسيرة المشتغل بالبحث من الناحية العلمية بالدرجة الأولى لهذا لايؤخذ على محمل الشك... أمّا الاتفاق على توثيق شخص ما فهو دليل يمكن الاطمئنان إليه والبناء عليه" ينظر التفكير العلمي في النحو العربي ص٨٢.

فقد سبق سيبويه بهذا الاجراء زمنه، فلكي يقنع الآخرين بما يريد ينبغي أنْ يُصدَّق حديثه، ولكي يُصدَّق حديثه يجب أنْ يكون حديثه صادقاً، ولكي يكون حديثه صادقاً ينبغي أنْ يكون واقعياً والواقعية خلقت رجلاً من الذهب والمسك[١].

قال عنه حمزة بن الحسن الأصبهاني:

«وبعد. فإنّ دولة الإسلام لم تخرج أبدع للعلوم التي لم تكن لها أصول عند علماء العرب من الخليل وليس على ذلك برهان أوضح من علم العروض الذي لا عن حكيم أخذه ولا على مثال تقدّمه احتذاه، وإنّما اخترعه من ممرّ له بالصفارين من وقع مطرقة على طست ليس فيهما حجة ولا بيان يؤديان إلى غير حليتهما أو يفيدان عين جوهرهما، فلو كانت أيامه قديمة ورسومه بعيدة لشكّ فيه بعض الأمم لصنعته ما لم يضعه أحد منذ خلق الله الدنيا من اختراعه العلم الذي قدّمت ذكره.

---

١ - هذا ما قيل في الخليل بن أحمد الفراهيدي؛ إذ نُقِل عن سفيان بن عيينة قوله: "مَنْ أحبّ أنْ ينظر إلى رجل خُلِق من الذهب والمسك فلينظر إلى الخليل بن أحمد" ينظر المزهر ١/ ٢٥.

ومن تأسيسه بناء كتاب (العين) الذي يحصر فيه لغة كل أمة من الأمم قاطبة .ثمّ إمداده سيبويه في علم النحو بما صنّف كتابه الذي هو زينة لدولة الإسلام »[١].

ويلوذ سيبويه بسلطة الخليل العلمية لتكون في نطاق الإقناع معوِّلاً عليها لضمان الصدق[٢] والمعرفة في صاحبها وبازدواج هذه النظرة بين سيبويه ومتلقيه فيحظى الرأي بالقبول واقتناع المُخبَر ؛ لأنّ مصدر الإثبات يحظى باحترام علمي يدعم به سيبويه أقواله.

والذي بدا من تعقّب هذا السبيل في مدونته أنّه اتخذ هيئتين :

الأولى: تتجلى مباشرة في الموقف التعليمي للتسليم بأمر ما

---

١ ـ الوافي بالوفيات ١٣/ ٢٤١.

٢ ـ تقتضي قاعدة الصدق عند المختصين بالحجاج أنْ يُمارس الصدق في مستويات ثلاثة هي: "الصدق في الخبر والصدق في العمل ومطابقة القول للفعل .أمّا صدق الخبر فهو أنْ يحفظ المتكلم لسانه عن إخبار المخاطب بأشياء على خلاف ما هي عليه ، وأمّا الصدق في العمل فهو أنْ يصون سلوكه عن إشعار المخاطب بأوصاف هي على خلاف ما يتصف به . وأمّا مطابقة القول للعمل فهو أنْ يحفظ لسانه وسلوكه عن إشعار المخاطب بوجود تفاوت بينهما" ينظر اللسان والميزان ص٢٥١.

فيصبح الموقف متصلاً بذلك الفعل المنجز بالقول؛ إذ هو في الحقيقة أثر ناتج عنه ويرى المتمعن ذلك في نصه **«قال الخليل يوماً وسأل أصحابه: كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في لك والكاف التي في مالك والباء التي في ضرب؟ فقيل له: نقول :باء كاف . فقال :إنّما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف. وقال: أقول كه وبه .فقلنا لِمَ ألحقت الهاء؟ فقال: رأيتهم قالوا: عه فألحقوا هاء حتى صيروها يستطاع الكلام بها؛ لأنّه لا يلفظ بحرف فإنْ وصلت قلت:كَ وبَ»**[1].

إذ سعى سيبويه إلى استبدال المعرفة التي يمتلكها المتلقي بالمعرفة الجديدة ويتبيّن الأثر السلبي للمعرفة السابقة باستعمال الاستفهام (لِمَ ألحقت الهاء؟) وهذه خطوة مهمة للتقريب بينهما للوصول إلى الأمر بالفعل والترك بعد تهيئة الأرضية المناسبة لتقبل هذا التوجيه عبر تلك السلطة العلمية .

الأخرى: وتتمثل في دعم نتيجة يؤيِّد بها سيبويه إثباتاً ما

---

١ ـ الكتاب ٣/٣٢٠.

بوصفها دليلاً إقناعياً إذ قال: «**وكأنّ قوله: عَمْرَك الله وقِعْدَك الله بمنزلة نَشْدَكَ الله. وإنْ لم يُتكلَّم بنَشْدَك الله، ولكن زعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنّ هذا تمثيلٌ يمثَّل به**»[1].

فالمصادر (عمرك الله) و(قعدك الله) دخل تركيبها معنى اليمين المفهوم من التمثيل بـ (نشدك الله) بمعنى (نشدتك الله). فاليمين معنى كساهما به الاستعمال وما محاولة التشبيه بين (عمرك الله وقعدك الله) إلاّ تبيان أنّ الأصل في التركيب غير ذلك. إذ احتكم سيبويه إلى سلطة الخليل العلمية عبر قوله: «زعم الخليل»[2] وهي تحمل مدلول (ضمِنَ)[3] .ليكشف عن أنّ سبيل التمثيل تحوّل ههنا إلى الجانب الدلالي من أجل البحث عن تركيب أصل للألفاظ يُكوّن بناءها العميق وهي قراءة سيبويهية ليست بسيطة سعى من خلالها إلى استدراج

---

١ ـ الكتاب ١/٣٢٣.

٢ ـ وردت هذه العبارة (٣٠مرة) في الكتاب ومن مواضعها ١/٧٢- ٢٨٦- ٣٨٣ و٢/٦٥- ١٠٨- ١٨٨و٣/٢٠- ١٣٠- ١٦٢و٤/٣١٤- ٣٣٣- ٣٥٦.

٣ ـ ينظر لسان العرب ٢١/١٨٣٥.

متلقيه نحو الإقناع .

ومثله «**وقال الخليل رحمه الله: مَنْ قال: يا زيدُ والنضرَ. فنصب فإنّما نصب ؛لأنّ هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله . فأمّا العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيدُ والنضرُ وقرأ الأعرج** ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[1] **فرفع ويقولون: يا عمرُو والحارثُ. وقال الخليل رحمه الله: هو القياس كأنّه قال: ويا حارثُ**»[2] .

فمما يبدو من ذكر سيبويه لفظ (أكثر) ارتكان إلى تحليل هذه المسألة عبر الاستعمال بقوله: «يا زيدُ والنضرُ» مؤيّداً ذلك بسلطةٍ خليلية قائلاً: «وقال الخليل رحمه الله: هو القياس...». مالا يمكن معه اغفال انتباهة شيخ النحاة إلى أثر الشخص ومكانته العلمية في الإقناع.

---

١ ـ سورة سبأ: الآية ١٠.

٢ ـ الكتاب ٢/١٨٧.

الفصل الثاني
الاستمالات العقلانية

وتعتمد مخاطبة عقل المتلقي وتقديم الحجج والبراهين والشواهد المنطقية وتفنيد الآراء المضادة بعد مناقشتها وإظهار جوانبها المختلفة ومنها :

١. القياس.

يمكن توصيف القياس أنّه عملية عقلية للعقل أثر بارز فيه عبر انبناء المشابهة بين شيئين. وعُرِّف أنّه «قول مؤلف من قضايا متى سُلِّمت لزم عنه لذاته قول آخر»[1].

وينماز الخطاب الطبيعي في سمته الاستدلالية أنّه قياسي لا برهاني، إيجاب وجود هذه السمة تأتّى من أنّه خطاب موجّه توجيهاً عملياً تتداخل فيه الوقائع مع القيم، والمعاني مع المباني

---

١ ـ المنطق (المظفر) ص٢٠٣.

، والمعطيات مع المبنيات .وفي ظلّ رؤية تعدّديةِ وظائف الخطاب فإنّ تداخل المستويات وتزاوج الأقوال فيه يجعل القياس قيِّماً على تلك الأقوال حينما يستخدم الذهن عبره القواعد العامة المُسلّم بصحتها في الانتقال إلى مطلوبه، فتنبني موضوعاته بناء تدريجياً بالتعويل في هذا البناء على معارف قطبي الخطاب (المتكلم والمتلقي).

فالقياس دعوة العقل إلى الانسجام مع مبادئه السببية وعدم التناقض، فيستدل بذلك على ثقل حمولة الإقناع فيه بوصفه عمدة الطرق الاستدلالية، وجُهْد سيبويه فيه لابدّ أنْ يُقيَّم حينما تعامل معه في مدونته الرائدة بتحويل وظيفة العقل فيه بأنْ تكون «تفاعلية وحوارية مع العلوم الأخرى عبر ابتداع شكل جديد من العقلانية الاجتماعية فلم يستهدف عقلنة القياس في مفهومه بل بحثه على أسس عقلانية تواصلية منطلقاً من العقل في تلبية متطلبات المتلقي، وبهذا أصبح القياس حارساً أميناً عبر اللغة ومحيطها »[١].

---

١ ـ ينظر كتابنا سبع قراءات في كتاب سيبويه ص١٢٤.

على أنّ معالجة سيبويه للقياس على وفق هذا المنطلق لا يُغيِّب ركون سيبويه في معالجات أخرى إلى انتهاجه اسلوب المناطقة في الاستدلال بانبنائية النتائج على المقدمات في ما ذهب إليه عبر تحليلاته. ومن هنا فإنّ تعبيراته الإقناعية المتموقعة في نصوصه القياسية اتخذت مسارين يمكن رصفهما هنا :

الاول (القياس التوافقي): وهو ما صرِّح في مقدمته بالنتيجة أو نقيضها نحو:

ـ إنْ كان زيد عالماً فواجب احترامه .	{المقدمة}
ـ لكنّه عالم.	{التالي}
ـ فزيد واجب احترامه	{النتيجة}

واستجلاء هذا المسار في ظل محور تقابلي مع المثال أعلاه يلتمس من نصه الوارد في إعمال (إنّ) المخففة بإبقاء اسمها منصوباً من دون حذفه على الرغم من تغييرها بالتخفيف فتسير على هدي الثقيلة بالعمل. ويقنعنا سيبويه بإعمالها أنّها مقيسة على الفعل الذي يعمل وإنْ كان محذوف الأجزاء نحو قولك: «لم يكُ زيدٌ منطلقاً» قائلاً: « **لم يغير ذلك أنْ تنصب بها كما**

أنّك قد تحذف من الفعل فلا يتغير عن عمله»[١].

فأبو بشر يرسم حدودا متشابهة بين (إنْ) المخففة والفعل يضمن فيها استحقاقها الإعمال قياساً على الفعل. وعلى أساس ذلك يمكن أنْ يُدرك هذا الفهم من المخطط الآتي:

- إنْ كان الحذف لا يغيّر العمل {المقدمة}
- (إنْ) تعمل مخففة {التالي}
- الحذف لايغيّر عمل (إنْ) {النتيجة}

فقد انتج إثبات المقدّم إثبات التالي فالنتيجة مذكورة بعينها في المقدمة وهي العمل مع الحذف.

ويشاطر هذا النص في تبيان مفهوم القياس التوافقي نص آخر في ظل قراءتنا للإقناع إلاّ أنّ نتيجته منقوضة بالمقدمة بلحاظ أنّ نتيجة القياس التوافقي إمّا أنْ تكون موافقة أو مناقضة للمقدمة ويمكن التمثيل له بـ:

- إنْ كان هذا إنساناً {المقدمة}
- كان حيواناً. {التالي}

---

١ ـ الكتاب ٣/١٦٤.

ـ لكنّه ليس بإنسان .   {النتيجة نقض المقدمة}

ولوحظت هذه النتيجة في نص لسيبويه نَقَدَ فيه صنيع النحاة قائلاً : «هذا بابٌ منه استَكرهه النحويّون وهو قبيح فوضعوا الكلامَ فيه على غير ما وضعت العرب. وذلك قولك : وَيحٌ له وَتَبٌّ وتبًّا لك ووَيْحاً . فجعلوا التَّبَّ بمنزلة الوَيْحِ وجعلوا ويحٌ بمنزلة التَّبّ فوضعوا كلَّ واحد منهما على غير الموضع الذي وَضَعَتْه العربُ . ولا بُدَّ لوَيْحٍ مع قبحها من أنْ تُحْمَلَ على تَبٍّ ؛ لأنَّها إذا ابتدُئَتْ لم يجزْ حتى يُبْنَى عليها كلامٌ. وإذا حملتَها على النصب كنتَ تَبنيها على شيء مع قُبْحِها. فإذا قلتَ : وَيحٌ له. ثم ألحقتَها التبَّ فإنّ النصبَ فيه أحسنُ ؛ لأنّ تبًّا إذا نصبتَها فهي مستَغنيةٌ عن لَك فإنّما قَطعتَها من أوّل الكلام كأنّك قلتَ : وتبًّا لك . فأجريتَها على ما أجرتْها العربُ. فأمْا النَّحويّون فيجعلونها بمنزلة وَيْحٍ ولا تُشبهُها ؛ لأنَّ تبًّا تَستغني عن لَكَ ولا تَستغني وَيْحٌ عنها. فإذا قلتَ : تبًّا له ووَيْحٌ له. فالرفعُ ليس فيه كلامٌ ولا يَختلف النحويّون في نصبِ التبّ إذا قلت : وَيحٌ له وتبّا له . فهذا يدلّك على أنَّ النصبَ في تبّ فيما

ذكرنا أحسنُ ؛ لأنّ له لم يَعمْلْ في التبّ»[١].

فـ (ويح) نكرة أبتُدِأ بها لانبعاث حمولة دعائية منها يقول الخليل: «فأمّا ويح فيقال: إنّه رحمة لَمن تنزل به بلية»[٢].

وهي مرفوعة على الابتداء وشبه الجملة بعدها في موضع الخبر. ويحمل المصدر (تبّاً) معنى دلالياً مضاداً لـ (ويح) إذ ورد في معجم العين أنّ «التبّ الخسار وتبّاً له نُصب ؛لأنّه مصدر محمول على فعله كما تقول: سقياً لفلان. معناه سُقي فلان سقياً. وتبّ يتبّ تباباً وتبّاً، ولم يُجمع اسماً مسنداً إلى ما قبله»[٣] فهو مصدر منصوب على الدعاء. ومركز القبح يكمن في جانبين:

الأول: جمْعُ النحاة بينهما وهما على معنيين متضادين، الأول دعاء له والثاني دعاء عليه[٤].

---

١ - الكتاب ١/٣٣٤.

٢ - العين ٤/٤٠٦.

٣ - العين ١/١٧٩ ، وينظر اللسان ٥/٤٩٨٠.

٤ - ينظر نتائج الفكر ص٣١٨.

والثاني: بناؤه الذي يتجاذبه الوضع والاستعمال والصنع. فالوضع والاستعمال يُخلَص فيهما إلى الرفع مع (ويح) والنصب مع (تب). وصنع النحاة يعكس هذا «فإنْ جمعوا بينهما فقدموا الذي يستحق الرفع حملوا الثاني عليه وكان يستحق النصب. وإنْ قدموا المستحق للنصب اتبعوه المستحق للرفع فنصبوه»[1] فقالوا: «ويحٌ له وتبٌ» و«تباً لك وويحاً» فوضعوا المرفوع مكان المنصوب والمنصوب مكان المرفوع وقاسوا عليه كلام العرب وهي نفرة اختلاف مع الوضع والاستعمال.

وهذا الالتواء بالوضع قبيح عند سيبويه فيجنح إلى أنْ يُملِّك متلقيه علماً وإدراكاً بشأن ذلك قائلاً في **«بابٌ من النكرة يَجرى مجرى ما فيه الألفُ واللام من المصادر والأسماء. وذلك قولك: سلامٌ عليك ولَبَّيْك وخيرٌ بين يديك ووَيْلٌ لك ووَيْحٌ لك ووَيْسٌ لك ووَيلةٌ لك وعَوْلةٌ لك وخيْرٌ له وشرٌّ له و ﴿لَعَنَةُ**

---

١ ـ النكت في تفسير كتاب سيبويه١ /٢١٩.

ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [1] فهذه الحروفُ كلّها مبتدأةٌ مبنىٌّ عليها ما بعدها والمعنى فيهنَّ أنّك ابتدأتَ شيئاً قد ثَبَتَ عندك ولَسْتَ في حال حديثك تَعملُ في إثباتِها وتَزْجِيتِها فيها ذلك المعنى كما أنّ حسبُك فيها معنى النهى، وكما أنّ رحمةُ الله عليه فيه معنى رَحِمَه اللهُ. فهذا المعنى فيها ولم تُجعَلْ بمنزلة الحروف التي إذا ذكرتَها كنتَ في حال ذكرك إيّاها تَعملُ في إثباتها وتزجيتها كما أنَّهم لم يجعلوا سَقْياً ورعيا بمنزلة هذه الحروف فإنّما تجريها كما أجرت العرب وتضعها في المواضع التي وُضعن فيها ولا تُدْخِلَنَّ فيها ما لم يُدخِلوا من الحروف، ألاَ ترى أنَّك لو قلت: طَعاماً لك وشَراباً لك ومالاً لك. تريد معنى سَقْياً أو معنى المرفوعِ الذى فيه معنى الدعاءِ لم يجز؛ لأنَّه لم يُستعمَل هذا الكلامُ كما استُعمل ما قبله فهذا يدلُّك ويبصِّرك أنّه ينبغي لك أن تُجْرِي هذه الحروفَ كما أجرتِ العربُ وأنْ تَعْنِىَ ما عَنَوْا بها. فكما لم يجز أنْ يكون كلُّ حرف بمنزلة المنصوب الذى أنت في حال ذكرك إيّاه تَعملُ في إثباته ولا بمنزلة المرفوع المبتدأ الذى فيه

١ ـ من الآية ١٨ من سورة هود، و من الآية ٨٩ من سورة البقرة.

معنى الفعل كذلك لم يجز أنْ تَجعل المرفوعَ الذي فيه معنى الفعل بمنزلة المنصوب الذي أنت في حال ذكرك إيّاه تَعملُ في إثباته وتزجيته، ولم يجز لك أنْ تَجعل المنصوبَ بمنزلة المرفوع»[1] فخطاب الإقناع لاينقطع ههنا بل يطلقه سيبويه في متواليات قولية يمكن تمثيل نتيجتها عبر هذا المخطط القياسي:

ـ لايجوز الرفع في (تب) والنصب في (ويح) {المقدمة}

ـ الصنعة جعلت (تب) بمنزلة (ويح) {التالي}

ـ جاز الرفع في(تب) والنصب في (ويح){النتيجة المنقوضة}

وتجويد العمل في كيان البحث يتطلب أنْ نقف عند مسألة أنّه كيف جاز لنا أنْ ندرج ما نُقِضت نتيجته مقدمته في أطار القياس التوافقي فأين التوافق مع النقض؟

والتحفّز للإجابة ينطلق من أنّ مايسمّيه النحويون قياساً يجري على صور مختلفة ولهم فيه مسالك متشعبة إذ هو في نظرهم تحويل المعرفة التي مردها الخبرة والطبيعة إلى معرفة

---

١ ـ الكتاب١ /٣٣٠- ٣٣١.

صناعية علمية تقوم على أصول التفكير العلمي. فمهما اختلفت طرقه وتشعبت مسالكه فإنّ وراء هذه الصور والمسالك المتباينة في الظاهر معنى يجمع بينهما وهو التلازم بين أمرين يستدعي أحدهما الآخر على وجه الضرورة أو ما يشبه الضرورة لتقابلها. فوجود الدعاء في كليهما انعكست آثاره في صنيع النحاة .ونعتضد ههنا قول ابن عاشور إنّ في «عُرْف علماء اللغة أنْ يريدوا من النقيض المقابل»[١]. فالانزياح في شبكة العلاقات سوّغه النحاة ـ لوجود معنى الدعاء في النمط الأصلي والنمط المنقوض لينبني على هذا النقض بين المقدمة والنتيجة (التقابل) في أنْ يكون النمط المنقوض مقابلاً للنمط الأصلي.

ويخلص إلى القول إنّ هذه التحليلات السيبويهية التنظيرية والتنفيذية تعلن عن عبقرية تتجلى في طريقة النظر وما امتاز بها صاحبها من فطنة واقتدار على النفاذ إلى المعاني المستترة وراء أوضاع الكلم تلك الأوضاع التي جمعت متناقضين في حكم

---

١ ـ التحرير والتنوير ١/ ١٥٥.

واحد فهو يواصل سعيه في الكشف عن هذه الانساق بعد أنْ يعرض للنتيجة في المقدمة ويسعى إلى الحصول على موافقة متلقيه بقبولها عبر تحليلها، إذ لا يكتفي بكسبه من النتيجة المُقِّدمة بل يضفي قيمة إقناعية على أدائه التحليلي لها حينما يجعله يواجه المُشكل فيها ويعرِّفه نوعه، ثم يأتي دور حركة العقل في حلّ هذا المُشكل عبر ما يمتلكه من ثقافة ومعرفة مرجعية مخزونة يقتنص منها ما يساعده على الحل فتكون النتيجة بالقياس إمّا موافقة وإمّا مخالفة.

الثاني (القياس الشرطي):

وهو استدلال غير مباشر يعتمد التلازم بين المقدمة والنتيجة . وإنْ كان هذا هو الأساس في القياس بصورة عامة إلّا أنّ اللزومية في القياس الشرطي متأتّية من جانبين:

الأول: وجود جزأين يتقيّد ثانيهما بالأول .

الآخر: وجود روابط تعمل على هذا التقييد.

استبيان ذلك يتضح من المثال الآتي:

إذا اشرقت الشمس فالنهار موجود

- إذا اشرقت الشمس {المقدمة}

- فالنهار موجود {التالي}

فيتحقق الجزاء لتحقق الشرط .

أمّا الروابط التي يتمّ عبرها هذا التحقق فمنها (إذا) التي شكلّت عند سيبويه ثنائية متضادة مع (إنْ) لغياب التحقق في الأخيرة يقول سيبويه: «... **إذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى. ويبين هذا أنّ إذا تجيء وقتاً معلوماً ألا ترى أنّك لو قلت: أتيك إذا احمرّ البسر. كان حسناً ولو قلت: آتيك إنْ احمرّ البسر. كان قبيحاً فإنْ أبداً مبهمة وكذلك حروف الجزاء. وإذا توصل بالفعل، فالفعل في إذا بمنزلته في حين كأنّك قلت: الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه** »[1]. فسياق استعمال (إنْ) فيما يترجح بين أنْ يكون وأنْ لا يكون. أمّا (إذا) فهي فيما عُلِم أنّه كائن ومتيقّن أو ما في معناه[2].

---

١ ـ الكتاب ٣/٦٠.

٢ ـ المقتضب ٢ / ٥٦ وينظر دلائل الإعجاز ص٨٢.

وورد استثمار سيبويه لـ (إذا) في تفسيره الإمكانية اللغوية لاسم الفاعل الذي يسلك مسلك المقولة الفعلية فيكون موافقاً في دلالته الحدثية الزمانية لبناء (يفعل) في قول: «هذا ضاربٌ زيداً غداً». «**فمعناه وعملُه مثلُ هذا يَضْرِبُ زيداً غداً . فإِذا حدّثت عنِ فعلٍ في حينٍ وقوعِه غيرِ منقطعٍ كان كذلك . وتقول: هذا ضاربٌ عبدَ الله الساعةَ. فمعناه وعملُه مثلُ هذا يَضرب زيداً الساعةَ، وكان زيدٌ ضارباً أباك .فإِنَّما تُحدّث أيضاً عن اتّصال فعلٍ في حال وقوعه وكان مُوَافقاً زيداً، فمعناه وعملُه كقولك: كان يَضرب أباك. ويوافِقُ زيدا، فهذا جرى مجرى الفعِل المضارعِ في العمل والمعنى منوَّنا**»[1].

فإذا كانت حقيقة توصيف (إذا) المتضمنة معنى الشرط أنّها لا يليها إلاّ الفعل الواجب على وفق قوله: «**وأمّا إذا فلما يستقبل من الدهر وفيها مجازاة وهي ظرف ... ولا يليها إلا**

---

١ ـ الكتاب ١/١٦٤.

الفعل الواجب»[١] فإنّ المقصدية الإقناعية ههنا ارتكنت إلى علاقة تجاوزت في نصه استعماله المفردة بالانتقال من الرابط وهو (إذا) إلى متعلق وهو قوله (حدَّث عن فعل) إلى حصول نتيجة يقرّها من عبارته (كان كذلك).

إذ ارتكن سيبويه في إقناع متلقيه إلى منظومة القياس الشرطي بما تشتمل عليه من وسيلة ربط وتضام وهي (إذا) ووجوب تحقق لما هو بعدها . وقد صدَّر الباب بالآلية الإقناعية نفسها إذ قال: « **هذا باب من اسم الفاعل الذي جَرَى مَجرى الفِعل المضارِعِ في المفعول في المعنى. فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يَفعَلُ كان نكرةً منوّنا** »[٢] ثم عزّزها تكراراً.

وتشترك (لو) مع (إذا) في سمة الربط بين تركيبين بما يكفل سبيل الإقناع نقف على ذلك عبر تحليل الأشكال التي وردت عليها، وبمعنى أدق عبر الوقوف على الكيفية التي وضعها سيبويه لها لتوليد الإقناع .

---

١ ـ الكتاب ٤/ ٢٣٢ .وينظر شرح التسهيل ٤/ ٨٢ .

٢ ـ الكتاب ١/ ١٦٤.

فأحوال (لو) أربعة:

الأول: أنّها تكون حرف وجوب لوجوب.

وتدلّ حينئذٍ على انتفاء الأمرين[١] نحو «لو جئتني لأكرمتك». وتتمثل في نصه «**فإنّ النحويين مما يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب، وذلك أنّ رجلا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أنْ يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبد الله منطلقا، وهو زيد منطلقا. كان محالا؛ لأنّه إنّما أراد أنْ يخبرك بالانطلاق ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية؛ لأنّ هو وأنا علامتان للمضمر. وإنّما يضمر إذا علم أنّك قد عرفت من يعنى. إلاّ أنّ رجلا لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت: من أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقا في حاجتك كان حسنا. وأمّا ما ينتصب لأنّه خبر مبنى على اسم غير مبهم فقولك: أخوك عبد الله معروفا. هذا يجوز فيه جميع ما جاز في الاسم الذي بعد هو وأخواتها**»[٢].

١ ـ ينظر المقتضب ٧٥/٣و الجنى الداني ص١٠٨ ورصف المباني ص٢٨٩.
٢ ـ الكتاب ٨٠/٢- ٨١.

ففي السياق المقامي الأول كان قصد المتكلم الإخبار عن الحال منطلقاً.

أمّا في الثاني فالإخبار عن المبتدأ (أنا وهو) في الدرجة الأولى ثم عن الحال في الدرجة الثانية. ويُلاحظ استحضار أبي بشر البعد السياقي والمقامي في تحديد المراد وجعله فيصلاً يواشج فيه بين الحال والخبر في الإخبار فإنّ المعنى المتحقق في النصب مفقود في الرفع فالجملة تكون :

تركيبياً ⟵ {مسند + مسند إليه}

وظيفياً ⟵ {مسند + خبر ⟵ الحال}

ومن هنا نحن بصدد هيئة وظيفية للجملة يمكن أنْ نستشفها من كلام سيبويه المذكور آنفاً تتجاوز الحدود التي يقرّها الاسناد تتمثّل في أنّ علاقة الاسناد تسلك بأطرافها مسلك المعلومة المتعارف عليها فهي تُنبّه أو تستدعي المخاطب نحو محور الكلام وتأتي علاقة وظيفية تكون بالمنزلة الثانية في تركيب الجملة لتكون هي العلاقة الأبرز التي تتأسس عليها هذه النظرة

الوظيفية فيكون الحال حامل المعلومة الأهم[١]. فالجملة نفسها يستحسنها سيبويه في موضع ويستقبحها في موضع آخر تبعاً للخلف الذي وصلت أهميته عند سيبويه في التحليل النحوي أنْ يحكم عبره على الجملة بالصحة أو بالخطأ النحويين ، من حيث إنّ ملاحظة العلامة الإعرابية قد لا تمدنا بذلك العمق في تحليل الظاهرة النحوية. وكيما يقنع سيبويه متلقيه بذلك استدعى منظومة القياس الشرطي باستثمار الرابط (لو) في الحكم على الكلام بأنّه (محال) إذا ما أتي بصيغة نحوية لا تطابق سياق الموقف .

الثاني : أن تكون حرف امتناع لامتناع .

إذا ما دخلت على جملتين منفيتين فيقتضي ثبوتهما ؛لأنّ سلب السلب ايجاب[٢]. نحو «لو لم تكرمني لم أكرمك» من ذلك ما أورده في الحمل على الموضع قائلاً : **«وممّا جاء من**

---

١ ـ ينظر كتابنا الوظيفية في كتاب سيبويه ص ٥١ ، ومفهوم الجملة في كتاب سيبويه ص١٩٨.

٢ ـ ينظر البرهان في علوم القرآن ٤/ ٣٦٤.

الشعر في الإجراءِ على الموضع قول عُقَيْبَةَ الأسدي[١] :

مُعاوِي إنّما بَشَرٌ فأَسْجِحْ فلسنا بالجِبال ولا الحديداً

لأنَّ الباء دخلتْ على شيء لو لم تَدخل عليه لم يُخِلَّ بالمعنى ولم يُحْتَجْ إليها وكان نصبا ألا ترى أنَّهم يقولون: حسبُك هذا وبحسبِك هذا. فلم تغّير الباء مَعنّى. وجرى هذا مَجْراهُ قبْلَ أنْ تَدْخُلَ الباءُ لأنّ بحسبِك في موضعِ ابتداءٍ»[٢].

إذ نُصِب (الحديدا) عطفا على موضع (الجبال) لأنّها لو لم تكن فيها (باء) خافضة كانت نصباً، وقرّ ذلك عبر القياس الشرطي لإثبات حكم النصب بغياب الباء. فالعطف على الموضع لا اللفظ. ولإقناع متلقيه بهذا التقدير لاختلاف الهيئة النظمية ههنا عمّا هو معهود في البناء النظري عمد سيبويه إلى بنية القياس الشرطي في تحديد الوظيفة الخطابية لمورفيم (الباء) بوصفه زائداً، استكناه ذلك يتأتى من قوله: **«لو لم تَدخل عليه لم يُخِلَّ بالمعنى ولم يُحْتَجْ إليها»**. فالانزياح الإعرابي من

---

١ ـ ينظر الخزانة ١/٣٤٣.

٢ ـ الكتاب ١/٦٧- ٦٨.

الجر إلى النصب في (الحديدا) لا يغيّر المعنى ولا يلتبس الأمر على فهم المتلقي ، ومن ثم قبول هذا النمط في هيئته المخالفة للنمط الأصلي وما يترتب على هذا القبول من إمكانية استعمال لا تنأى عن التواصل.

الثالث : أن تكون حرف امتناع لوجوب .

حيث يقترن حرف النفي بشرطها من دون الجواب فيكون معناها انتفاء الجزاء وثبوت الشرط[1]. نحو «لو لم تكرمني أكرمتك». وقد عالج سيبويه بهذا الضرب مسألة الجمع بين تاء الخطاب وكافه في قول العرب «أرأيتك فلاناً ما حاله» إذ أورد: **«وممّا يدلّك على أنَّه ليس باسمٍ قولُ العرب أرَأَيْتَكَ فلاناً ما حالُه. فالتاءُ علامة المضمر المخاطَب المرفوع ولو لم تُلحِق الكافَ كنتَ مستغنياً كاستغنائك حين كان المخاطَبُ مقبِلاً عليك عن قولك: يا زيدُ. ولحَاقُ الكاف كقولك. يا زيدُ لَمنْ لو لم تَقُلْ له يا زيدُ استغنيتَ. فإنَّما جاءت الكاف في أرأيتَ والندّاءُ في هذا الموضع توكيداً وما يجئ في الكلام توكيداً لو**

---

١ ـ ينظر البرهان في علوم القرآن ٤/٣٦٤.

طُرِحَ كان مُسْتَغنى عنه كثير»[1]. فالوجه هو منع الجمع بينهما والتدليل المقنع من سيبويه في أنّ الكاف ههنا ليست ضميراً إنّما جيء بها لتوكيد الخطاب بالتاء الواقعة فاعلاً أنّه يمكن الاستغناء عنها . ويحمل ذلك على النداء الذي يكفل إقبال المنادى على المنادي ترك الكاف فيه قائلاً: «**ولو لم تُلحِق الكافَ كنتَ مستغنياً كاستغنائك حين كان المخاطَبُ مقبِلاً عليك عن قولك: يا زيدُ. ولحَاقُ الكاف كقولك: يا زيدُ. لَمنْ لو لم تَقُلْ له يا زيدُ استغنيتَ**»[2].

وإذا كان قانون الإضافة يشكّل قيمة جوهرية في تحديد المستوى الصوابي للممارسة الخطابية، فإنّنا نضيف نصاً سيبويهياً يعزّز رؤيته تلك إذ قال: «**فلَحاقُ الكاف كقولك: يا فلانُ. للرَّجُل حتَّى يُقْبِلَ عليك، وتركُها كقولك للرجل: أنت تَفعلُ. إذا كان مُقْبِلا عليك بوجهه مُنْصِتاً لك. فتركتَ يا فلانُ حين قلت: أنت تَفعَلُ استغناءً بإِقبالِه عليك**»[3].

---

١ ـ الكتاب ١/ ٢٤٥.

٢ ـ الكتاب ١/ ٢٤٥.

٣ ـ الكتاب ١/ ٢٤٤.

وبإفادةٍ من القياس الشرطي المقترن بالرابط (لو) عالج سيبويه هذه الهيئات الخطابية على أسس معطيات مقامية، فلم يُحصَر تحليله في حدود النظر اللغوي بل يستند إلى مواقف الخطاب ومقاصد الاستعمال التي تتحكم في المادة اللغوية بحيث إنّ معرفة قوانينها من دون التعويل على عناصر إضافية ومتغيرات خارجية قد لا يضمن نجاح عملية التواصل.

الرابع: حرف وجوب لامتناع.

فتقتضي ثبوت الجزاء وانتفاء الشرط[١] نحو: «لو جئتني لم أكرمك» والألفة مع نصوص سيبويه تقودنا إلى ملحظ ذلك في باب مجاري أواخر الكلم من العربية في معرض حديثه عن الأفعال المضارعة لاسماء الفاعلين قائلاً: «**وإنما ضارعتْ أسماء الفاعلينَ أنَّك تقول: إن عبد الله لَيَفعلُ .فيوافِقُ قولَك لفاعل حتَّى كأنّك قلت: إن زيداً لفاعلٌ. فيما تُريد من المعنى**»[٢]. فثمة موافقة دلالية بين اسم الفاعل والفعل المضارع

١ ـ ينظر البرهان في علوم القرآن ٤/ ٣٦٥.

٢ ـ الكتاب ١/ ١٤.

تتيح تناوب البنيتين في الموقع والوظيفة السياقية. وعلى الرغم من هذه الموافقة وتقريب المسافة بينهما عبر إلحاق اللام في كليهما وكون الفعل المضارع صالحاً للحال والاستقبال فإذا دخلت عليه (سوف) خصّصته بزمن محدّد شأنه شأن الاسم (رجل) الذي يصلح لجميع الرجال، فإذا قلنا (الرجل) اختص برجل بعينه. إلاّ أنّ المعاوضة بينهما لاتكفل للأفعال أنْ تكون اسماء فينفي سيبويه عنها ذلك بقوله: **«ويُبيُّن لك أنَّها ليست بأسماءٍ أنّك لو وضعتَها مواضعَ الأسماء لم يجزْ ذلك ألاَ ترى أنّك لو قلت: إنَّ يَضْرِبَ يأتينا. وأشباه هذا لم يكن كلاماً. إلاّ أنّها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى»**[1].

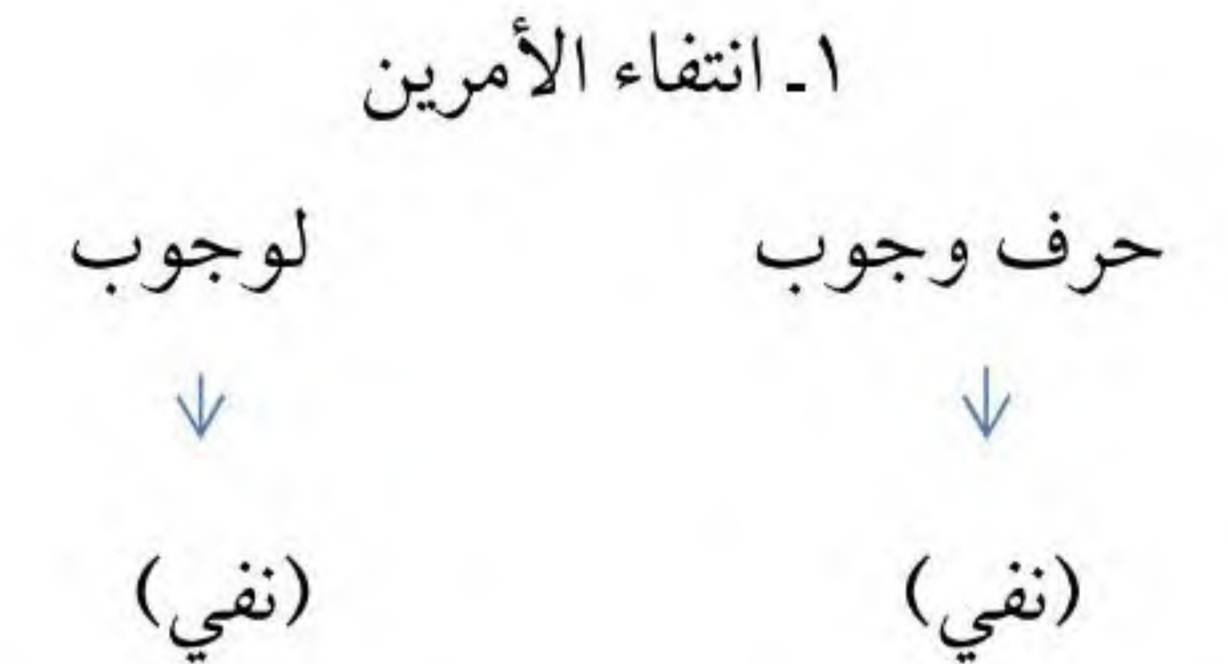
ويفهم من هذه المعالجات تحرّي سيبويه استمالة متلقيه عقلياً عبر القياس الشرطي ورابطه (لو) الذي يربط بين جملتين فعليتين تتعلق الثانية بالأولى تعلّق الجزاء بالشرط كأنّها هو ؛ إذ يسري فيها معنى الشرط. وقد امتلك سيبويه إدراكاً بشأن ذلك وهو ما يستدل عليه من تطبيقه هذه النظرة الموازنة لأضرب

---

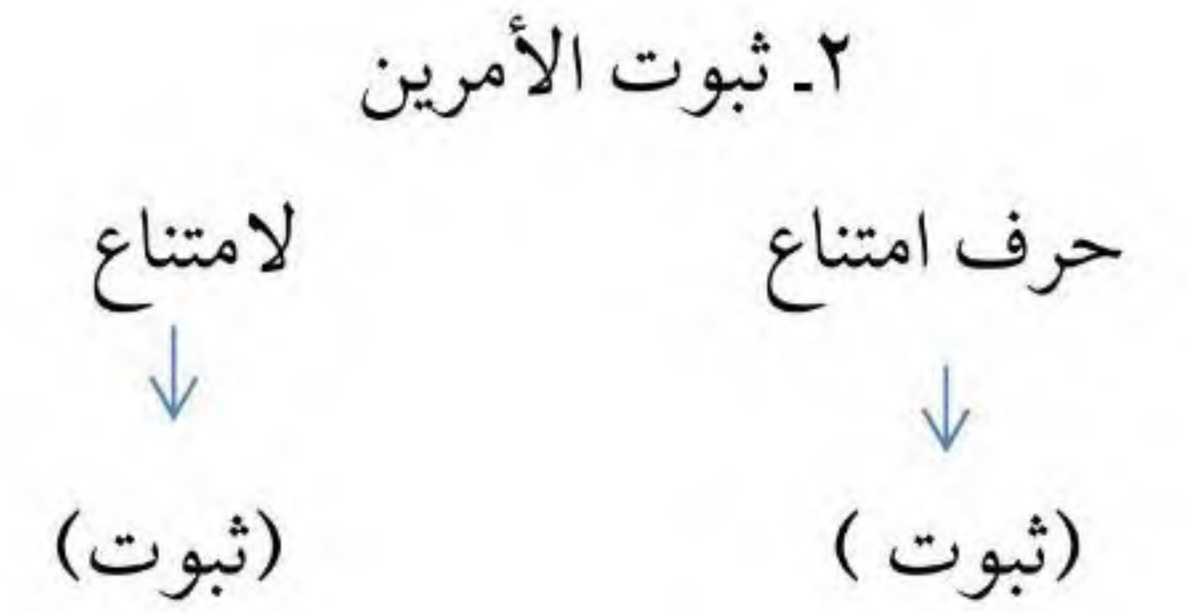
١ ـ الكتاب ١/ ١٤.

(لو) التي جاءت علاقاتها في أمثلة سيبويه على وفق المخطط الآتي :

١ـ انتفاء الأمرين



٢ـ ثبوت الأمرين



٣ـ حصول أحد الأمرين

ثبوت الشرط وانتفاء الجزاء   نفي الشرط وثبوت الجزاء

(ثبوت)   (نفي)   (نفي)   (ثبوت)

وهو ما يشي بالقول إنّ قياسه ههنا قياس خطابي في تعبيره عمّا لا يكون صادقاً بالضرورة بل مجرد احتمال أو قبول أو تسليم. ومثل هذه الموازنات لا تقوم إلاّ على أرضية علمية تتكأ عليها تحليلاته الإقناعية التي طبّقها على قسم آخر للقياس الشرطي حينما يكون الحكم في القضية متردداً بين احتمالين فأكثر، فيلجأ سيبويه إلى إصدار الحكم بالتعبير عن ذلك بـ(إمّا) حيث يمتنع الجمع بين ماقبلها وما بعدها فينحصر التردد [1].

ويتجلى ذلك عبر نصه الذي أورده في «**باب المُبْدَل من المُبدَل منه والمبدل يشرك المبدل منه في الجر. وذلك قولك: مررتُ برجلٍ حِمارٍ . فهو على وجهٍ محالٌ وعلى وجهٍ حَسَنٌ . فأَمَّا المُحالُ فأن تَعنَي أنَّ الرجلَ حِمارٌ . وأما الذى يَحسُن فهو أن تقول: مررتُ برجلٍ. ثم تُبْدِلَ الحِمارَ مَكَانَ الرجل فتقولَ:**

---

١ ـ خُصّ هذا الضرب من القياس عند المنطقيين باسم القياس الشرطي المنفصل والانفصال " يراد به المنع عن الجمع وعن الخلو معاً كقولك: كل اسم إمّا أنْ يكون معرباً وإمّا أنْ يكون مبنياً فلا شيء من الاسماء يجمع عليه الاعراب والبناء معاً أو يسلبان عنه معاً" ينظر ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة ص٨٠ ومبادئ علم المنطق ص٨٣ والمنطق (المظفر) ص١٥٨.

حِمارٍ إمَّا أن تكونَ غلِطتَ أو نَسِيتَ فاستَدركتَ ، وإمّا أن يَبْدُوَ لك أن تُضربَ عن مرورك بالرجل وتَجعلَ مكانه مرورَك بالحمار بعد ما كنتَ أردتَ غيْرَ ذلك[1].

فقد أوصل البدل المضمون الإخباري بصورة قطعية بعيدة عن الدلالات الاحتمالية والتأويلات المتعددة وبناء على ذلك يمكن: «**أن تقول: مررتُ برجلٍ. ثم تُبْدِلَ الحِمارَ مَكَانَ الرجل، فتقولَ: حِمارٍ. إمَّا أن تكونَ غلِطتَ أو نَسِيتَ فاستَدركتَ وإمّا أن يَبْدُوَ لك أن تُضربَ عن مرورك بالرجل وتَجعلَ مكانه مرورَك بالحمار بعد ما كنتَ أردتَ غيْر ذلك**»[2].

ويتكرر هذا التجلي الدلالي في سياق بدل المعرفة من المعرفة في قوله: «**وأمّا المعرفة التي تكون بدلا من المعرفة فهو كقولك: مررت بعبد الله زيد. إمّا غلطت فتداركت وإمّا بدا لك أنْ تضرب عن مرورك بالأول وتجعله للآخر**»[3].

---

١ ـ الكتاب ١/ ٤٣٩.

٢ ـ الكتاب ١/ ٤٣٩.

٣ ـ الكتاب ٢/ ١٦.

ويستثمر سيبويه (إمّا) في تأويلٍ عقلي لبيان سبب رفع مكونات لم تسبق بعامل قائلاً: **«قولك: شاهِداك أي ما ثبت لك شاهِداكَ. قال الله تعالى جدّه:** ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾[1] **فهو مثله. فإمّا أنْ يكونَ أضْمَرَ الاسمَ وجَعل هذا خبرَه كأنّه قال: أمْرِي طاعةٌ وقولٌ معروف، أو يكون أضْمر الخَبَر فقال: طاعةٌ وقولٌ معروف أمثلُ»**[2].

ومن الواضح أنّ سيبويه عبّر عن إدراكه لمفهوم الإقناع عبر مهاراته اللغوية في استمالة عقل متلقيه وبما اشتملت عليه هذه المهارات من ثيمة فكرية ينبثق منها دعوة العقل مع مبادئه السببية وعدم التناقض.

---

١ ـ من سورة محمد: الآية ٢١.

٢ ـ الكتاب ١/١٤١.

٢. التعليل.

التعليل هو قرينة عقلية تدلّ على الاحكام بوصفه برهاناً يُستدّل به من العلة على المعلول، فيكون في حقيقته استجلاء لمراد المتكلم من الحكم . وقد آلينا أنْ نردف حديثنا عن القياس به من جهة أنّه ركن من أركان العلة، والعلة ضمن آليات منهج القياس فإنّه بالأثر يكون التعليل ركناً جوهرياً في القياس. وهو ما يجعلنا تارة نستعمل مصطلح (العلة) وتارة أخرى مصطلح (التعليل) بالارتكاز على دلالة معجمية استُقرأت مقاربة بينهما «فالعلة حدث يشغل صاحبه»[١]. والتعليل كذلك فـ «تعلّل بالأمر واعتلّ تشاغل[٢] وفي هذا تضييق للمسلك التفكيكي بين العلة والتعليل ذلك المسلك الذي ذهب إليه د. حسن خميس الملخ قائلاً إنّ العلة غير التعليل» فالعلة الحجة والدليل والاستدلال؛ لكنّ التعليل هو الطريقة المُعلَّل بها أو ما يعرف عند الأصوليين بمسالك العلة لكنّه في النحو

---

١ ـ العين ٣/ ٢٢٠.

٢ ـ لسان العرب ١٣ / ٤٩٦. وينظر تاج العروس ٨/ ٣٢- ٣٣.

أوسع منه في علم أصول الفقه؛ لامتزاجه بالمنطق ولطبيعته الشكلية العقلية ولعدم تأثر الأحكام بردّه ونقضه. كتعليل أصالة المبتدأ والفاعل بمسلك إلغاء الفارق لتوحيد علة الإسناد بينهما أمّا العلة نفسها إنْ لم تكن علة تصويب الأحكام النحوية فليست إلاّ ضرباً من الاجتهاد العقلي في إقناع خصم حقيقي أو متخيّل»[١]. وإذا كانت العلة هي الدليل فثمة من رأى أنّ التعليل أخص من الدليل (العلة) إذ كلّ تعليل دليل وليس كلّ دليل تعليلاً[٢].

إلاّ أنّنا ننأى عن الاحتراس الذي مؤداه أنّ العلة غير التعليل مرتكزين على المعجم في منح شرعية تناولهما متضافرين في مجال البحث ههنا من حيث إنّهما سبيلان في تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما وراءها وبيان الأسباب التي جعلتها على ماهي عليه بتجاوز الحقائق اللغوية ـ أحياناً ـ إلى المحاكمة الذهنية الصرف. فالعلة والتعليل تشاغل للتبيين ولإثبات الموصوف

---

١ ـ الحجاج في الدرس النحوي (بحث منشور في مجلة عالم الفكر ص١٣٨).
٢ ـ ينظر شرح مختصر الروضة ١/ ٩٢.

اللغوي عبر العقل حينما يعي طبيعة الاستعمال اللغوي فيعلّله بتقديم التفاسير المقنعة للمتلقي. أي أنه العمل على الإجابة عن السؤال: لماذا؟. أو ماهي الغاية من استعمال هذا التركيب؟.

وبمعنى أدق فإنّ المقصود منهما في مدار البحث هو ما لأجله وجِد الشيء أو ما لأجله يفعل الفاعل باحتوائهما الغائية[1] تلك الغائية التي تجعلنا نستعمل دالّ (العلة) ودالّ (التعليل) لوجود آصرتين تعقدهما:

الأولى: التشاغل.

والأخرى: أنّ مدارهما العقل.

والنفوذ إلى ذلك قد يتحقق باللجوء إلى السلف فقد ذكر أبو

---

١ ـ تجدر الإشارة إلى أنّه في المنظور الفلسفي قسّم الفلاسفة العلل الخارجية عن المعلول أي التي لاتدخل في ماهيته إلى قسمين:

- الأول: علة فاعلة وهي ما يكون به الشيء وهو غير داخل في ماهيته كالنجار للسرير فهو الفاعل له.
- والآخر: علة غائية وهي الغاية من ايجاد الشيء أو ما لأجله وجد الشيء، فإنّ الغاية من وضع السرير هي الجلوس عليه ينظر الإشارات والتنبيهات ص٣٠ ومجموعة الفتاوى ١٨٧/٨.

القاسم الزجاجي في إيضاحه لأسرار النحو أنّ الخليل بن أحمد ـ رحمه الله ـ سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو« فقيل له أعن العرب أخذتها، أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إنّ العرب نطقت على سجيتها وطبيعتها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإنْ لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنّه علة لما عللته منه، فإنْ أكن أصبت العلة فهو الذي التمسته، وإنْ تكن هناك علة له؛ فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة. فكلّما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنّما فُعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له، وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أنْ يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار. وجائز أنْ يكون فعله لغير تلك العلة، إلاّ أنّ ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أنْ يكون علة لذلك، فإنْ سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما

ذكرته بالمعلول فليأتِ بها. قال الزجاجي : وهذا كلام مستقيم، وإنصاف من الخليل رحمة الله عليه»[١].

فإذا كانت مقالة الخليل هذه دعوة صريحة منه إلى النحاة في الاجتهاد بتقديم العلل إنْ كانت أليق بالمعلول مما توصل إليه فهي دعوة يُستنبط لها وجه أخر يشير إلى أنّ التعليل النحوي منهج من مناهج البحث العلمي[٢] وفي ظلّ هذا الإطار فقد تبنّى سيبويه منهج شيخه فيه يقول ابن جني: «جاء سيبويه وطلع علينا بكتابه الرائع الذي جمع فيه النحو مقسَّماً إلى أبواب كثيرة في كلّ منها أحكامه المؤيدة بالعلل فكان كتاب نحو وقياس وعلة يعلِّم طريق القياس واسلوب التعليل كما يعلِّم الحكم النحوي»[٣] ما يجعلنا نتخذ نص ابن جني أساساً للقول

---

١ ـ الايضاح في علل النحو ص٦٦.

٢ ـ أشار ابن جني إلى أثر علل النحو في وضع القواعد قائلاً : " فلست ترى حكماً نحوياً ولا قاعدة من قواعد النحاة إلّا بتعليل يطول أو يقصر أو يعتدل أو يلتوي على حسب مقدرة النحوي وتحكّمه في زمام اللغة والجدل " ينظر الخصائص ١/ ١٧٥.

٣ ـ الخصائص ١/ ١٧٥.

إنّ تعليل سيبويه لبعض الظواهر اللغوية كان تعليلاً حِكمياً[١] (بكسر الحاء). يأخذ العقل فيه مكانة مركزية حينما يراعيه .

وفي رحاب ذلك يكون قول سيبويه «فقف على هذه الاشياء حيث وقفوا ثم فسِّر»[٢] نبراساً في استجلاء سيرورة التعليل في كتابه. وبلحاظ أنّ العلة قد تطلق على السبب وقد تطلق على الغاية فيقال مثلاً النار علة الإحراق أي سببه، ويقال النار لعلة الإحراق أي لغاية الإحراق تقصِّينا نصوصه التعليلة في الكتاب فوجدناها على نوعين :

الأول: تعليلها سببي .

يرتكز فيه سيبويه على بيان الأسباب وتقديم البراهين حينما يورد عينات من الأداء الكلامي على نحو ما ذكره في **«باب ما**

١ـ ثمة فارق بين التعليل الوصفي والتعليل الحكمي فالأول يربط الأسباب بالمسببات وقام عليه الدرس النحوي في بدايته في وصف الظاهرة اللغوية وصفاً واقعياً . أمّا الحكمي فهو الذي يظهر الأمور الخفية في الظاهرة ينظر العدة ١/١٧٥- ١٧٦ ،و شرح اللمع ٢/ ٨٣٣- ٩٤١ و قواطع الادلة ٤/ ١٨٧- ١٩٥- ١٩٨ واللسان والميزان ص٢٦٩.

٢ ـ الكتاب ١/٢٦٦.

أُجْرَى مَجْرى لَيْسَ في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يَصيرُ إلى أصله. وذلك الحرفُ ما . تقول: ما عبدُ الله أخاك وما زيدٌ منطلقاً . وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل أي لا يعملونها في شيء. وهو القياس؛ لأنّه ليس بفعل وليس ما كليس ولا يكون فيها إضمار. وأما أهلُ الحجاز فيشبَهونها بلَيْسَ إذ كان معناها كمعناها»[1].

إذ استند سيبويه إلى تعليل ذي قيمة تعبيرية خاصة وظّفه إقناعاً في دعم إلغاء عمل (ما) على لغة بني تميم قائلاً عنها أنّها ليست: «**بفعل... ولا يكون فيها اضمار**»[2]. ولا تلتقي لغة أهل الحجاز فيها مع لغة بني تميم؛ لأنّ أهل الحجاز اعملوها تشبيهاً «**بلَيْسَ إذ كان معناها كمعناها كما شبّهوا بها لاتَ في بعض المواضع وذلك مع الحِين خاصّةً. لا تكون لاتَ إلاّ مع الحين تُضْمِرُ فيها مرفوعا وتَنْصِبُ الحين؛ لأنّه مفعول به، ولم تَمكّنْ تمكُّنَها ولم تستعمل إلا مضَمراً فيها؛ لأنَّها ليستْ كليس**

١ ـ الكتاب١ /٥٧.

٢ ـ الكتاب ١ /٥٧.

في المخاطَبة والإِخبار عن غائبٍ تقول: لستَ ولستِ وليسوا وعبدُ الله ليس ذاهبا فتَبْنِى على المبتدأ وتُضْمِرُ فيه ولا يكون هذا في لات .لا تقول :عبدُ الله لاتَ منطلقاً ولا قومُك لاتُوا منطلِقينَ»[1].

ويسوق براهين تؤيّد لغة بني تميم عبر نصه الذي يتكفل إعطاء أوجه إقناعية بالتغاير بين (ما) و(لات) المشبّهتين بـ (ليس) قائلاً: «لا تكون لاتَ إّلا مع الحين تُضْمِرُ فيها مرفوعا وتَنْصِبُ الحين؛ لأنّه مفعول به |ولم تَمكّنْ تمكُّنَها، ولم تستعمل إلا مضَمراً فيها؛ لأنَّها ليستْ كليس في المخاطَبة والإِخبار عن غائبٍ تقول: لستَ ولستِ وليسوا وعبدُ الله ليس ذاهبا. فتَبْنِى على المبتدأ وتُضْمِرُ فيه. ولا يكون هذا في لات لا تقول: عبدُ الله لاتَ منطلقاً، ولا قومُك لاتُوا منطلِقينَ. ونَطيرُ لاتَ في أنّه لا يكون إلاَّ مضمرَا فيه ليس ولاَ يكون في الاستثناء إذا قلت :أَتوْني ليس زيداً ولا يكونُ بِشْراً .

---

١ ـ الكتاب ١/ ٥٧.

وزعموا أنّ بعضَهم قرأ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[١] وهي قليلة كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي[٢]:

مَنْ فَرَّ عن نِيرانِها فأنا ابْنُ قَيْسٍ لا بَراحُ

جَعلها بمنزلة ليس فهي بمنزلة لاتَ في هذا الموضع في الرفع، ولا يجاوَزُ بها هذا الحين رفعتَ أو نصبتَ ولا تَمكَّنُ في الكلام كتمكُّن ليس وإنَّما هي مع الحين كما أنّ لَدُنْ إنّما يُنْصَبُ بها مع غُدْوَةً وكما أنّ التاء لا تَجرُّ في القسم ولا في غيره إلاّ في الله إذا قلت تاللهِ لأَفْعَلَنَّ»[٣].

فالمشابهة بين (لات) و(ليس) ضعيفة لأنّ (لات) لا تعمل إلاّ مع الحين دليل ذلك قوله: «**شبّهوا بها لاتَ في بعض المواضع وذلك مع الحِين خاصّةً لا تكون لاتَ إلاّ مع الحين**» هذا من جانب ومن جانب آخر أنّها «**ليستْ كليس في المخاطَبة والإِخبار عن غائبٍ**». ولم يكن حمل (ما) على (ليس) متوقفاً

---

١ ـ سورة ص: الآية ٣.

٢ ـ الخزانة ١/٢٢٣.

٣ ـ الكتاب ١/٥٧ - ٥٩.

على حمل (لات) على (ليس) فطلب عقد مشابهة بين (ما) و(لات) و(ليس) أمر موهوم عمد سيبويه إلى بيانه بالتعليل السببي بوصفه رابطة عقلية بين المستعمل الحسي والمجرد العقلي.

ونركن إلى نص آخر قال فيه: «**وقد جاء من الفعل ما قد أُنفذ إلى مفعولٍ ولم يَقْوَ قوّةَ غيره مما قد تَعدّى إلى مفعولٍ وذلك قولك: امتَلأتُ ماءً وتفقّأْتُ شَحْماً. ولا تقول: امتلأتُه ولا تفقّأْتُه. ولا يَعمل في غيره من المَعارف ولا يقدَّم المفعولُ فيه، فتقولَ: ماءً امتَلأْتُ. كما لا يُقَدَّمُ المفعولُ فيه في الصفةّ المشبَّهةِ ولا في هذه الأسماء؛ لأنها ليست كالفاعل. وذلك؛ لأنَّه فعلٌ لا يتَعدّى إلى مفعول وإنَّما هو بمنزلة الانفعال لا يتعدَّى إلى مفعول نحو كسرته فانكسر ودفعته فاندفع**»[1].

إنّ للعامل ـ عند سيبويه ـ قيمة كبرى جعلته يقارب بين الصفة المشبهة ومجموعة محدّدة من الأفعال بناء على مشابهة شكلية في عملهما. فالأفعال المذكورة آنفاً في النص السيبويهي

---

١ ـ الكتاب ١/٢٠٤- ٢٠٥، وينظر ١/٩٠- ٩١.

هي أفعال لاتتعدى إلى مفعول به وهو يقرنها (بمنزلة الانفعال) ويستقطب سيبويه مصطلح (المفعول فيه) ليدلّ على أنّ نصبها للمفعول إنّما هو نفاذ غير مباشر. فهو مفعول كمفعول الملحقات بالفعل ؛ لأنّها ليست كالفعل في القوة .

فقد أحدث أبو بشر علاقة بين العنصر والموقع والوظيفة فجاءت علاقة منتجة في إطار إقناعي عبر بيان الأسباب وصولاً إلى إثبات أنّ المفعول به والتمييز متفاوتان في القيمة الدلالية، وإنْ احتوتهما علاقة سياقية موحدة وهي علاقة التخصيص التي جعلتهما في هيئة إعرابية متناظرة.

الثاني : (تعليلها غرضي).

باعتبار النتيجة يستعين به سيبويه في تحليلاته التي تكشف عن الغرض المقصود والفائدة المطلوبة من بعض المكونات اللغوية في الانساق التركيبية، وهي معالجة نعرض لها عبر نصه في «**هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا. اعلم أنّهن لا يكنّ فصلا إلاّ في الفعل ولا يكن كذلك**

إلاّ في كلّ فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء. فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء إعلاما بأنّه قد فصل الاسم وأنّه فيما ينتظر المحدّث ويتوقعه منه مما لا بدّ له من أنْ يذكره للمحدّث؛ لأنك إذا ابتدأت الاسم فإنّما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بدّ منه وإلّا فسد الكلام، ولم يسغ لك فكأنّه ذكر هو ليستدلّ المحدّث أنّ ما بعد الاسم ما يخرجه مما وجب عليه وأنّ ما بعد الاسم ليس منه»[1].

حيث يذكر أنّ ضمائر الرفع تقع فصلا في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ويُبيِّن عبر التعليل الغرضي أنّ هذه الضمائر يؤتى بها «إعلاما بأنّه قد فصل الاسم وأنّه فيما ينتظر المحدّث ويتوقعه منه مما لا بدّ له من أنْ يذكره للمحدث؛ لأنّك إذا ابتدأت الاسم فإنّما تبتدئه لما بعده فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بدّ منه وإلاّ فسد الكلام ولم يسغ

---

١ ـ الكتاب ٢/ ٣٨٩.

لك فكأنّه ذكر هو ليستدلّ المحدّث أنّ ما بعد الاسم ما يخرجه مما وجب عليه وأنّ ما بعد الاسم ليس منه»[1] إذ انبعث من تعليله أنّ أصل دخول الفصل إيذان المُحدّث أنّ الاسم قد تمّ ولم يبقَ منه نعت ولا بدل وأنّ الذي بقي من الكلام هو ما يلزم المتكلم أنْ يأتي به وهو الخبر.

ويواشج هذا النص نص آخر ينفتح مجال أحد مكوّناته الدلالي بإضافة (الكاف) إذ يُعلِّل إلحاقها بـ (رويد) قائلا: **«واعلم أنّ رُوَيْداً تَلحقها الكافُ وهي في موضع افعَلْ وذلك قولك: رُوَيْدَكَ زيداً ورُوَيْدَكُمْ زيدا. وهذه الكاف التي لحقت رويداً إنّما لحقت لتُبيِّنَ المخاطَبَ المخصوصَ؛ لأنّ رُوَيْدَ تقع للواحد والجميع والذَّكر والأُنثى فإنّما أدخل الكافَ حين خاف الْتباسَ مَنْ يَعني بمن لا يعني وإنّما حذفَها في الأوَّل استغناء بعلم المخاطبَ أنّه لا يَعنى غيرَه»**[2]. معتضداً في تعليله الغرضي المستوى التشكيلي والدلالي للنداء في حالة مخاطبة

---

١ ـ الكتاب ٢/٣٨٩.

٢ ـ الكتاب ١/٢٤٤.

المقابل وطلب إقباله على المتكلم تبعاً لحاجة المقام الخارجي ووضع المخاطب الذي يؤثّر تأثيراً مباشراً في تخطيط الهيكل الخطابي قائلاً: «**فلَحاقُ الكاف كقولك: يا فلانُ للرَّجُل. حتَّى يُقْبِلَ عليك، وتركُها كقولك للرجل: أنت تَفعلُ إذا كان مُقْبِلا عليك بوجهه مُنْصِتاً لك، فتركتَ يا فلانُ حين قلت: أنت تَفعَلُ استغناءً بإقبالِه عليك**»[1].

وقد يكون سبب الالتباس منتفياً مع ورود الكاف فتُفرَز منها عندئذٍ دلالة التوكيد والتخصيص. ويفصح سيبويه عن ذلك أنّ قول: «**رُوَيْدَكَ لمن لا يُخاف أنْ يَلتبسَ بسِواه توكيداً كما تقول للمقبِلِ عليك المُنْصِت لك: أنتَ تَفعلُ ذاك يا فلانُ توكيداً. وذا بمنزلة قول العرب: هاءَ وهاءَكَ وهأْ وهأْك وبمنزلة قولك: حَيَّهَلَ وحَيَّهَلَكَ وكقولهم: النَّجاءَك. فهذه الكاف لم تجئ علَماً للمأمورينَ والمَنهيّينَ المضمَرينَ ولو كانت عَلَماً للمضمَرينَ لكانت خطأً؛ لأنّ المضمرينَ ها هنا فاعِلون وعلامة المضمرينَ الفاعلينَ الواوُ كقولك: افْعَلُوا. وإنَّما**

---

١ ـ الكتاب ١/ ٢٤٤.

جاءت هذه الكافُ توكيداً وتخصيصا ولو كانت اسماً لكان النَّجاءَك مُحالا ؛ لأَنَّه لا يُضاف الاسمُ الذي فيه الألف واللام»[1]. فقد ربط عبر التعليل ـ بوصفه أداءً إقناعياً ـ بين الفهم تلك الملكة التي يمارسها العقل ولغة الجسد المحققة للإدراك .

١ ـ الكتاب ١/ ٢٤٤- ٢٤٥.

٣. الحوار الافتراضي .

إنّ المناولة الافتراضية لا تخلو من فاعلية في ترسيخ قيم الإقناع فإذا كانت للحوار مراتب متعددة مثل مرتبة الانفتاح ومرتبة المواجهة ومرتبة الاختتام، وله قواعد مختلفة نحو قواعد التعبير وقواعد التسليم وقواعد التوظيف وقواعد المآل. فقد كان لسيبويه طاقة ابتكارية بنائية فيه، وهي ظاهرة تدعو لنفسها في الكتاب بوصفها آلية اقناعية .

ولا ريب أنّ هذا المسلك موكول بتصور انطلوجي للكلام النفسي فـ «**النفس لها كلام مثل كلام اللسان بحروف وأصوات إلّا أنّها نفسية، فالنفس تخاطب مثال غيرها وتأمره وتنهاه وتطلب منه وكذلك مثالها، وهو قولهم مثل حديث النفس؛ لأنّ النفس قد تحدِّث نفسها وتُحدِّث غيرها بكلام مشتمل على كلمات لفظية وحروف صوتية مثل الكلام المسموع بالآذان إلاّ أنّه نفسي لاجسماني. فإنّ الجسماني يظهر باللسان اللحمي والنفسي يظهر باللسان النفسي فالكلام النفسي مثل الكلام**

اللفظي في جميع ما يعتبر فيه من الترتيب والإعراب والوقوف والوصل والإدغام والإظهار والجهر والإخفات وجميع ما يعتبر في اللفظ من جهة الوجوب والندب وما هو عليه من الأمر والنهي ومن أساليب الكلام»[1].

ولأنّ الحوار يتضمن على الأقل قولين فقد انبنى هيكل حوارات سيبويه الافتراضية على وجود طرفين ينهضان بواجب المطالبة بالدليل على الادعاء في قضية ما في محاولة منه للتجرد من حظوظ النفس بتجنّبه الاستئثار في الكلام، إذ المطلوب إثبات الدعوى فيستند إلى قدرته على أنْ يجرّد من نفسه ذاتاً متكلمة يفترض قولها على نحو ما ورد في نصه «**وأما قولهم: نِعْم الرجل عبد الله. فهو بمنزلة ذهب أخوه عبد الله. عمل نِعْم في الرجل ولم يعمل في عبد الله. وإذا قال: عبد الله نِعْم الرجل. فهو بمنزلة عبد الله ذهب أخوه .كأنّه قال :نعم الرجل. فقيل له من هو؟ فقال: عبد الله. وإذا قال: عبد الله فكأنّه فقيل له: ما شأنه ؟ فقال: نعم الرجل .فنِعْم تكون مرة عاملة**

---

١ ـ جوامع الكلم ٤/ ١٦٧.

في مضمر يفسره ما بعده فتكون هي وهو بمنزلة ويحه ومثله ثم يعملان في الذي فسر المضمر عمل مثله وويحه إذا قلت: لي مثله عبدا . وتكون مرة أخرى تعمل في مظهر لا تجاوزه . فهي مرة بمنزلة ربّه رجلا ، ومرة بمنزلة ذهب أخوه. فتجرى مجرى المضمر الذي قدم لما بعده من التفسير وسد مكانه ؛ لأنّه قد بيّنه»[1]. حيث يكترث أبو بشر إلى استفسارات واعتراضات المتلقي فيستحضر الأجوبة عنها مستكشفاً إمكانات تقبّلها واقتناع المخاطب بها في ظلّ سعي إلى إظهار الصواب، فيقدّم الأجوبة بكفاءة عبر ذات متكلمة في أبنية حوارية مفترضة .

وقد يكون المتلقي هو المتصوّر من قبل سيبويه يضعه في حسبانه حينما يضع استراتيجة النص فيتوجّه إليه بوصفه متلقياً افتراضياً وجوداً فينظّم عبره استراتيجيته النصية باستحضار كفاياته ،ومن ثم تكون له وظيفة فعلية ؛ إذ لا يُتصوّر المتلقي الافتراضي من دون استحضار المتلقي الحقيقي، فالمتلقي الافتراضي وإنْ كان ذا معنى تجريدي إلاّ أنّ له استحضاراً فعلياً

---

١ ـ الكتاب ٢/ ١٧٦- ١٧٧.

بما يمتلكه من مقدرة على التفاعل .

إنّ حضور المتلقي بهذه الصورة المفترضة يجعل الخطاب نوعاً من أنواع الحجاج التقويمي «**وهو حجاج على خطاب متوقع من مرسل إليه متخيّل يفترض المرسل وجوده تحسباً لأي اعتراضات قد يواجهه بها بالاستناد إلى معرفته به وبعناصر السياق**»[١] .

ومن أجل إيضاح المقصود وبيان الوجه الإعرابي أورد سيبويه ذلك الحوار في بعض الأنماط الأمرية الدالة على الدعاء في مثل من أمثال العرب وهو **(اللهم ضبعاً وذئباً)** حيث انتصب (ضبعاً) و(ذئباً) على أنّهما مفعولان لفعل هو (اجمع) أو (اجعل) إذ وفّق سيبويه باستحضار جوابٍ من متلقيه الافتراضي (الطرف المحاوَر) قائلاً : « **قولُ العرب في مَثَلٍ من أمثالهم: اللّهُمَّ ضَبُعاً وذِئباً. إذا كان يَدْعو بذلك على غنمِ رجُل. وإذا سألتَهم ما يَعْنُون قالوا: اللهُمَّ اجْمَعْ أو اجعلْ فيها**

---

١ ـ استراتيجية الخطاب ص٤٧٣.

ضَبُعاً وذئبا وكلُّهم يفسّرُ ما يَنْوِي»[١].

وهو سبيل استدلالي يتمّ عبر افتراضٍ قائم على طرح سؤال وافتراض مجيب عنه ومن هنا فقد أخضع سيبويه صنوف القول والتعبير الحواري لما تقتضيه الطبيعة العلمية، فأمسك زمام أمور الحوار بين الأفراد في نصوص كتابه بنباهة من أجل تثبيت حكم نحوي، حيث تنبثق الصورة في ذهن المتلقي من الكلمات التي تُصوّر المتحاورَينِ المفترضين كما لو كانا حقيقيين فيُحفِّز متلقيه على التصديق والاقتناع. ومن ثم يمكن القول إنّ الحوار الافتراضي عنده وسيلة إقناعية في إضفاء الطابع المادي على ماهو غائب كانت لسيبويه فيه طريقة تنظيمية في عرض الحجج وبنائها وتوجيهها نحو قصد معيَّن يكوّن عادة الإقناع والتأثير في قبول النتيجة أو دحضها بالنظر إلى المقول لا القائل، وبإعمال التخيّل فكان بليغاً في إقناعه باعتماد الرياضة الفكرية في التواصل مع الآخر .

---

١ ـ الكتاب ١/٢٥٥.

الكتب المُراجعة في الخطاب الإقناعي

أولاً: الكتب.

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ أساليب الإقناع في القرآن الكريم ـ طاهر بن عيسى ـ ط١ ـ دار الضياء للنشر والتوزيع ـ عمان ـ الأردن ـ ١٤٢٧هـ ـ٢٠٠٦م.

٣ ـ استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية ـ عبد الهادي بن ظافر الشهري ـ ط١ ـ دار الكتاب الجديد المتحدة ـ بيروت ـ لبنان ـ ٢٠٠٤م.

٤ ـ اسرار البلاغة ـ عبد القاهر الجرجاني ـ تحقيق: محمود محمد شاكر ـ ط١ـ مطبعة المدني بالقاهرة ودار المدني بجدة ـ ١٩٩١م.

٥ ـ الإشارات والتنبيهات ـ ابن سينا ـ تحقيق : د. سليمان دنيا ـ دار المعارف ـ مصر.

٦ ـ أصول الفقه ـ عباس متولي حمادة ـ ط١ـ دار النهضة ـ

مصر ـ ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م.

٧ـ الإنصاف في مسائل الخلاف ـ ابن الأنباري ـ تحقيق : محيي الدين عبد الحميد ـ ط٤ ـ مطبعة السعادة ـ ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م.

٨ـ الإيضاح في علل النحو ـ الزجاجي ـ تحقيق : مازن مبارك ـ ط٤ ـ دار النفائس ـ بيروت ـ ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٩ـ البديع والتوازي ـ عبد الواحد حسن الشيخ ـ ط ١ـ مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية ـ الاسكندرية ـ ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

١٠ـ البرهان في علوم القرآن ـ الزركشي ـ تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ ١٣٩١هـ .

١١ـ البلاغة والاسلوبية نحو نموذج سيميائي لتحليل النصوص ـ هنري بليث ـ ترجمة وتقديم محمد العمري ـ ط ٢ ـ أفريقيا الشرق ـ الدار البيضاء ـ المغرب ـ١٩٩٩م.

١٢ـ البيان والتبيين ـ الجاحظ ـ تحقيق: عبد السلام محمد هارون ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

١٣ـ تاج العروس ـ الزبيدي ـ ط١ـ دار ليبيا للنشر والتوزيع ـ بنغازي.

١٤ـ التحرير والتنوير ـ ابن عاشور ـ الدار التونسية للنشر ـ تونس.

١٥ـ التشابه والاختلاف نحو منهاجية شمولية ـ د. محمد مفتاح ـ المركز الثقافي العربي ـ بيروت ـ ١٩٩٦م.

١٦ـ التصور اللغوي عند الأصوليين ـ السيد أحمد عبد الغفار ـ ط١ ـ دار عكاظ للطباعة والنشر ـ جدة ـ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

١٧ـ التعريفات — القاضي الجرجاني — تحقيق : جماعة من العلماء ـ ط١ـ دار الكتب العلمية — بيروت — لبنان — ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٨ـ التفكير العلمي في النحو العربي (الاستقراء ـ التحليل ـ التفسير) ـ د. حسن خميس الملخ ـ ط١ ـ دار الشرق ـ عمان ـ ٢٠٠٢م.

١٩ـ تكوين الخطاب ـ صابر الحباشة ـ ط١ ـ الدار المتوسطية للنشر ـ تونس ـ ٢٠٠٧م.

٢٠ـ التلقي والتأويل مقاربة نسقية ـ د. محمد مفتاح ـ ط١ـ

المركز الثقافي العربي ـ الدار البيضاء ـ ١٩٩٤م.

٢١ـ الجنى الداني من حروف المعاني – المرادي – تحقيق : فخر الدين قباوة ومحمد نديم – ط١ – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٢٢ـ جوامع الكلم – الشيخ أحمد الاحسائي ـ مطبعة الغدير – العراق –البصرة.

٢٣ـ الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة بنيته وأساليبه – سامية الدريدي ـ ط١– عالم الكتب الحديث – جدارا للكتاب العالمي ـ أربد – ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨م.

٢٤ـ الحجاج والاحتجاج بأقوال سيبويه في كتب علوم القرآن (كتاب البرهان للزركشي أنموذجا) – أ. د. رجاء عجيل الحسناوي – ط١ – العراق ـ١٤٣٦هـ ـ ٢١٠٥م

٢٥ـ خزانة الادب – البغدادي – بولاق ـ١٢٩٩هـ.

٢٦ـ الخصائص – ابن جني – تحقيق : عبد الحميد هنداوي – ط١ـ دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

٢٧ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون – السمين الحلبي – تحقيق : أحمد محمد الخراط – دار القلم – دمشق.

٢٨ـ ديوان زهير بن أبي سلمى – دار الكتب – ١٣٦٣هـ .

٢٩ـ الذات الناقدة في النقد العربي القديم – د. ظافر الكناني – ط١ـ نادي أبها الأدبي الثقافي ـ ٢٠٠٩م.

٣٠ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني ـ المالقي ـ تحقيق : أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق .

٣١ـ سبع قراءات في كتاب سيبويه – أ . د. رجاء عجيل الحسناوي ـ ط١ـ العراق ـ ١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م.

٣٢ـ سر الفصاحة – ابن سنان الخفاجي – ط١ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت – لبنان .

٣٣ـ شرح التسهيل – ابن مالك – تحقيق : عبد الرحمن السيد ومحمد المختون – دار هجر.

٣٤ـ شرح شواهد المغني – البغدادي – تحقيق : عبد العزيز رباح – دمشق – ١٣٩٣م.

٣٥ـ شرح اللمع في أصول الفقه – أبو اسحاق ابراهيم الشيرازي – ط٢ـ دار الكتب العلمية ـ ٢٠١٠م

٣٦ـ شرح مختصر الروضة – سليمان بن عبد القوي الطوفي – تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي ـ ط١ – مؤسسة الرسالة – ١٤٠٧هـ ـ١٩٨٧م.

٣٧ـ شرح المفصل – ابن يعيش – تحقيق : محمد منير ـ ١٩٢٨م.

٣٨ـ الصاحبي في فقه اللغة – ابن فارس – تحقيق : مصطفى الشويمي – بيروت – لبنان ـ ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م.

٣٩ـ ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة – الشيخ عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني – ط٢ – دار القلم – دمشق ـ ١٤٠١هـ.

٤٠ـ ظواهر اسلوبية في شعر بدوي الجبل – عصام شريح – منشورات اتحاد الكتاب العرب – دمشق – ٢٠٠٥م.

٤١ـ العدة في أصول الفقه – أبو يعلي بن الفراء – تحقيق : أحمد بن علي المباركي ـ ط٣ـ ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٤٢ـ علم لغة النص النظرية والتطبيق – عزة شبل محمد – ط١ـ مكتبة الآداب – القاهرة – ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٤٣ـ العموم والخصوص في الجملة العربية – أ.د. رجاء عجيل الحسناوي ـ ط٢ـ العراق ـ١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٦م.

٤٤ـ فن الإقناع – هاري ميلز ـ ط١ – مكتبة جرير ـ ٢٠٠١م.

٤٥ـ فن التحدث والإقناع – وليم .ج .ماكولاف ـ ترجمة : وفيق مازن – ط٦ – دار المعارف – ٢٠٠٩م.

٤٦ـ في بلاغة العربية والاسلوبيات اللسانية آفاق جديدة – سعد عبد العزيز مصلوح – مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت ـ٢٠٠٣م.

٤٧ـ قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني – محمد عبد المطلب – ط١ـ الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان – ١٩٩٥م

٤٨ـ قواطع الأدلة في أصول الفقه – منصور بن محمد السمعاني – تحقيق : عبد الله بن حافظ الحكمي وعلي بن

عباس الحكمي – ط١ – مكتبة التوبة – ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٤٩- كتاب سيبويه – أبو بشر عمرو بن قنبر – تحقيق : عبد السلام محمد هارون ط٣ – مكتبة الخانجي – القاهرة – ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٥٠- كتاب العين مرتبا على حروف المعجم – تصنيف: الخليل بن أحمد الفراهيدي – تحقيق : عبد الحميد هنداوي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .

٥١- لسان العرب – ابن منظور – دار صادر – بيروت – ١٩٦٨م.

٥٢- اللسان والميزان أو التكوثر العقلي – طه عبد الرحمن – ط٢ – المركز الثقافي العربي – الدار البيضاء – بيروت – ٢٠٠٦م.

٥٣- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر - ضياء الدين بن الأثير – تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة – دار نهضة مصر – الفجالة – القاهرة .

٥٤- مجموعة الفتاوى – ابن تيمية – عالم الكتب -١٤١٢هـ -

١٩٩١م.

٥٥ـ مدخل إلى علم لغة النص – إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد ـ ط١ – مطبعة دار الكتب – ١٤١٣هـ ـ١٩٩٢م.

٥٦ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها – السيوطي – تعليق : محمد أحمد جاد المولى – ومحمد أبو الفضل ابراهيم وعلي محمد البجاوي – منشورات المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – ١٤٠٨هـ ـ١٩٨٧م.

٥٧ـ معجم مقاييس اللغة – ابن فارس – تحقيق : عبد السلام محمد هارون – ط١ـ مطبعة البابي الحلبي ـ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٩م.

٥٨ـ المعرفة والتواصل من آليات النسق الاستعاري ـ أحمد العاقد ـ ط١ـ دار أبي رقراق للطباعة والنشر ـ تونس ـ٢٠٠٦م.

٥٩ـ مفهوم الجملة في كتاب سيبويه ـ د. حسن عبد الغني الاسدي ـ ط١ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ ٢٠٠٧م.

٦٠ـ المقتضب ـ المبرد ـ تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ـ عالم الكتب ـ بيروت .

٦١ـ المنطق – الشيخ محمد رضا المظفر – دار التعارف – ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٦٢ـ منهاج البلغاء وسراج الأدباء – حازم القرطاجني – تحقيق : محمد بن الحبيب بن خوجة – الدار العربية للكتاب – تونس – ٢٠٠٨م.

٦٣ـ نتائج الفكر – السهيلي – تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ محمد علي معوض – دار الكتب العلمية – بيروت ـ لبنان .

٦٣ـ النص والخطاب والاتصال – محمد العبد – ط١ـ الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي – القاهرة – مصر – ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٦٤ـ النصّ والخطاب والإجراء ـ روبرت دي بوجراند ـ ترجمة : د. تمّام حسّان ـ ط٢ـ عالم الكتب ـ القاهرة ـ ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٦٥ـ نظريّة علم النصّ ـ رؤية منهجيّة في بناء النصّ النثريّ ـ د. حسام أحمد فرج ـ ط١ـ مكتبة الآداب، القاهرة ـ ٢٠٠٧م.

٦٦ـ النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه – الأعلم الشنتمري – تحقيق : يحيى مراد – ط١ـ دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م.

٦٧ـ الوافي بالوفيات ـ صلاح الدين الصفدي ـ تحقيق : أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ـ ط١ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان .

٦٨ـ الوظيفية في كتاب سيبويه ـ أ .د. رجاء عجيل الحسناوي ـ ط١ـ العراق ـ ١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٥م.

ثانياً: الرسائل الجامعية.

ـ قضايا التداولية في كتاب دلائل الاعجاز لعبد القاهر الجرجاني ـ ثقبايت حامدة ـ الجزائر ـ ٢٠١٢م.

ثالثاً: البحوث المنشورة في الدوريات والمكتوب الكترونياً على الانترنت.

ـ الحجاج في الدرس النحوي ـ د. حسن خميس الملخ ـ عالم

الفكر ـ المجلد(٤٠) – العدد (٢) – ٢٠١١م.

ـ فن الإقناع (فنون ومهارات جديدة وتقنيات فعالة) – سوزان الشوا – مقال منشور على الانترنت.

ـ اللسانيات والحجاج (الحجاج المغالط نحو مقاربة لسانية وظيفية) – مقال ضمن مؤلف الحجاج مفهومه ومجالاته – دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة – إعداد وتقديم حافظ اسماعيلي علوي – الجزء الثالث – الحجاج وحوار التخصصات ـ ط١ـ عالم الكتب الحديث ـ أربد ـ الاردن ـ ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.

الفهرست